TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal

http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

التنويم الاجتماعي والتدوير السياسي (دراسة نقدية)

The Social Hypnosis and Political Rotation: A Critical Study

Assist. Professor Dr. Salah Hassan Ahmed

د. صلاح حسن أحمد (*)

كلية القانون والعلوم السياسيةا جامعة كركوك

Article info.

Article history:

- Received 2 April 2021
- Accepted 22 April 2021
- Available online 30 June 2021

Keywords:

Abstract: The value system and social culture including the customs, tradition, values, rituals and poems play an effective role in directing human behavior specify its paths and direction especially in traditional societies to the extent that people act in their lives in according social culture in their societies and this is what social hypnosis. Most people hold on to their cultural heritage for being holy to them. The social education and the imitation process, in addition to the fanaticism and self- conviction, it plays a well- known role in this filed. The reason for the spread of the phenomenon of social hypnosis in the societies mentioned because it lacks constructive criticism and the desired social change because of the poor collective awareness and limited thinking of the majority people. Politicians aspiring to power use sacred things to gain judgment although these politician have proven their failure to run the state and society. The political recycling process takes place in countries that advocate the principle of components, not the principle of citizenship. There are various forms of the political rotation process , including horizontal political rotation means transferring the politician from one metaphorical center to another metaphorical center with the same political status in terms of level and rank of position. Such as moving a person from a center of this ministry to the center of the another ministry ..

(*)**Corresponding Author:** Dr. Salah Hassan Ahmed, ،**E-Mail:** alezzi967@Yahoo.com ، **Tel:** 07701032652 ، **Affiliation.** University of Kirkuk ,College of Law & Political Sciences

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 2\4\2021
القبول: 22\4\2021
النشر :30\6\2021

الكلمات المفتاحية:
– التنويم الاجتماعي
–التدوير السياسي
–الطقوس الدينية
– العادات الاجتماعية
– التعصب
– الروابط القومية واللغوية
–التوريث السياسي

الخلاصة: إذا كان تشكيل القيم والمعتقدات الدينية وصياغة العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية وبلورة الميول والاتجاهات الثقافية والاهتمامات والنوازع السياسية تمثل المهمة الأساسية والجوهرية لعملية التطبيع الاجتماعي والتي من مخرجاتها ما يسمى بالتنويم الاجتماعي، فانه لا عجب أنها تمثل تسعة اعشار أعمال وأفعال الناس ولا سيما في المجتمعات النامية والتقليدية لأن المرء لا يستطيع أن يفكر إلاّ في حدود ما يُملى عليه لكون إطاره العقلي يكاد يكون شبه مغلق بشكل لا ينفذ إليه برهان ناهيك عن ضعف إن لم نقل انعدام ملكة النقد لديه . وإذا كان هذا التنويم يعد حقيقة اجتماعية ماثلة في واقع هذه المجتمعات فإن تأثيره يتباين من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى ، فالبعض غارق فيه حتى أذنيه والبعض الآخر يتأثر فيه على نحو محدود، فكلما ازدادت ثقافة الناس وتفتحت عقولهم واتسعت مداركهم ضعف فيهم دور هذا التنويم وتضاءلت فرص تأثيراته عليهم ، ولا بد من التذكير في هذا المجال إن تداعيات وإفرازات هذا التنويم يجعل من إيقاعات الحياة الاجتماعية بكافة مناحيها الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية خالية من التنوع والتغير والتحول الذي تفتضيه المعطيات الجديدة الأمر الذي يجعل حياة الناس رتيبة لفترات زمنية ليست بالقصيرة ، وذلك لسبب بسيط هو أن المبادئ الثيولوجية و القيم الاجتماعية التي تمثل جوهر هذا النمط من التنويم تؤدي دور المخدر بشكل كبير جدا ولا سيما في المجموعات السكانية المنكفئة على نفسها والتي ترى في إرثها الثقافي المرجعية الوحيدة في إطلاق الأحكام على الكثير من جوانب الحياة المختلفة بما فيها الجانب السياسي الذي يتأثر بشكل أو بآخر بهذا التنويم ، فاللاعبين السياسيين لا يألون جهداً في توظيف أدوات ووسائل وعناصر التنويم الاجتماعي والتي تتجلى في تراث الأمة الحضاري وموروثها الثقافي والمتاجرة بها في تبوأ مناصبهم في السلطة واستمراريتهم وبقاءهم فيها لفترة أطول وإن كانت من مواقع ومناصب مختلفة من خلال دغدغة عواطف الجمهور واستمالتهم بشعارات براقة وبيافطات رنانة دون أن تقدم الطبقة السياسية ما وعدت به ناخبيها بما يوفر لهم الحياة الحرة الكريمة غير الاستئثار بالثروة والنفوذ والجاه التي تمثل أبرز غايات ودوافع التدوير السياسي لثلة السياسيين القابضين على السلطة

المقدمة:

لا بد من التسليم بحقيقة مفادها ان الطبقة السياسية القابضة على السلطة ولا سيما التي تدعي أنها جاءت عن طريق صناديق الاقتراع تفصح عن درجة الوعي السياسي لجمهور الناخبين ومستوى نضجهم الفكري في مسألة اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب ، فجميع الكتل والتيارات السياسية والحزبية لا يمكن أن يكون لها تأثير واضح المعالم في المشهد السياسي ودور بارز في طبيعة وعمل الحكومات دون أن تحظى بمقبولية جماهيرية وإن كانت هذه المقبولية محدودة ، فالطرف الوحيد الذي يتحمل المسؤولية العظمى في تبوأ ووجود النخبة الحاكمة في التصدي لشؤون إدارة الدولة والمجتمع هي الحواضن الاجتماعية بصرف النظر عن مدى القناعة في شرعية سياستها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

فمعرفة اتجاهات الناس وميولهم وتحديد بوصلة اهتماماتهم ولا سيما في الشأن السياسي تتوقف الى حد كبير على مدى تعرضهم للتنويم الاجتماعي والذي تمارس فيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية دور الـ (الريموت كونترول) في توجيه رغبات وقناعات الجمهور نحو اهداف وغايات محددة بعينها ، فهي المسؤول الأول عن برمجة عقولهم وتشكيل ذهنياتهم وفق مشيئة وإرادة المجتمع التي تتحدد ملامح شخصيته على ضوء انعكاس شخصية الأفراد المنتمين إليه ، ولذلك فان مثل هذه المجتمعات التي أعتاد الحكام فيها من المكوث في مراكز صنع القرار لفترات زمنية طويلة لا يمكن أن تدوم مثل هذه الظاهرة لو لا وجود تأييد من قطاعات محسوبة على الجماهير لهم بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء الحكام أهلاً للمسؤولية من عدمها.

وفي سياق هذه الدراسة سوف نعمل على توضيح معنى ومضمون متغيري الدراسة (التنويم الاجتماعي والتدوير السياسي) من خلال التعرف على مدلولاتهما اللغوية والاصطلاحية إضافة التطرق عن كثب الى مكونات وعناصر التنويم الاجتماعي التي تمارس دور المخدر الاجتماعي وانعكاساته وعوامل استمراريته ، وهل أن كل المجتمعات الانسانية الحديثة والتقليدية تعاني من هذا المشكل ؟ وكيفية التصدي له وفق الآليات المتاحة والمتوفرة والفاعلة من أجل الحد من تبعاته السلبية؟، إضافة الى التعريج عن طريقة وآلية توظيفه من قبل الطبقة السياسية كما أن الدراسة لم تغفل العوامل المؤثرة للتنويم الاجتماعي ودورها في انتاج التدوير السياسي. علاوة عن تبيان صور وآثار هذا النمط من التدوير.

في تحقيق مصالحها الشخصية والفئوية من خلال البقاء على كرسي الحكم لفترة زمنية أطول ، علاوة على ذلك الاشارة الى الآثار والنتائج السلبية والضارة لهذه الظاهرة المقيتة التي تدفع الشعوب التي تعاني منها ثمناً باهظاً من رفاهيتها وتطورها على جميع الصُعد وفي كل الاتجاهات ، كما أنه من الضروري البحث عن الوسائل والأساليب الناجعة التي من شأنها رفع درجة النضج العقلي والمستوى الفكري للكثرة الكاثرة من أبناء الأمة التي عن طريقها تستطيع من اختيار نظام الحكم الرشيد تمهيداً لقيام دولة المؤسسات .

هذه المحاور وغيرها نحاول ونسعى أن نجد لها إجابات شافية ووافية في سياق دراستنا المتواضعة هذه عسى أن ترشدنا الى آليات يمكن التعويل عليها في ايجاد الحلول الجذرية الناجعة للمعضلات المزمنة التي يعاني منها المجتمع والدولة ومنها مدى شرعية بقاء واستحواذ النخبة السياسية لمراكز صنع القرار بحجة الدفاع عن حقوق الناس دون أن تقدم لهم الا النزر اليسير .وأخيراً ليس لي بدُ من قول إلاّ ما قاله العماد الأصفهاني ((إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتاباً إلاّ قال في غده ، لوغُيّر هذا لكان أحسن ، ولو زُيّد ذاك لكان يُستحسن ، ولو قُدم هذا لكان أفضل ، ولو تُرِك ذاك لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.))

إشكالية الدراسة :

أن يبقى رجال الحكم يهرمون في مواقعهم وقد نفذوا ما وعدوا به الشعب في توفير العيش الكريم فتلك مسألة فيها نظر ، أما بقاءهم في السلطة وتبوأهم لمواقع المسؤولية دون أن يلمس منهم الناس إنجازاً فيما يتعلق بنيل حقوقهم المشروعة فهو وزر لا يغتفر، وذلك لسبب بسيط جداً كونه يمثل بحد ذاته اختطافا للنظام السياسي برمته الذي يؤدي بالبلاد والعباد الى المصير المجهول وإنتاج الأزمات الواحدة تلو الأخرى دون أن يلوح في الأفق بوادر انفراج للمشكلات المتراكمة التي يدفع فيها الشعب الشيء الكثير من تقدمه ورفاهيته ، ولكن يا ترى من هو المسؤول الأول الذي يتحمل تبعات ما آلت إليه عواقب الأمور من جراء ذلك ؟ ولا سيما في الدول التي تأخذ بالمحاصصة الطائفية والإثنية والقومية كمرجعية تعتمدها في نظامها السياسي .

وتميل معظم الأبحاث الاجتماعية الحديثة الى القول بأن الذات البشرية ليست معلقة في الفراغ ، إنما هي متصلة اتصالاً وثيقاً بما يتصوره الغير عنها ، لهذا تصبغ هذه الذات بصبغة القيم التي يقيس بها

الناس ، ان الذات والغير كما يقول الاستاذ كولي وجهان لحقيقة واحدة وهما يولدان معاً ، فلا وجود للذات اذن من غير أن توجد بجانبها صورة للغير ناظرة إليها ، وقد أخطأ من يدعي بأنه لا يهتم بالغير أبداً ، فالاهتمام بالغير شرط لازم لظهور الذات في الانسان ، ولكن هذا الاهتمام قد يختفي في اللاشعور فيظن صاحبه خطأ انه غير موجود (1) .

إن منهجية الحكم التي تؤمن بدولة المكونات لا بدولة المواطنة لهو خطأ استراتيجي فادح تكون فيه الدولة التي تأخذ به دولة معوقة عرجاء إن جاز التعبير ليس لها القدرة والامكانية من تجاوز أزماتها الحادة ومشكلاتها المزمنة في كافة مناحي الحياة المختلفة . فالزعامات التقليدية التي تهيمن على رأس الهرم في المكون الاجتماعي سواء كان هذا المكون دين أو مذهب أو طائفة أو قومية أو حزب أو منطقة وتكون ممثلة في تركيبة النظام السياسي وجزءاً لا يتجزأ منه ما فتئت تتاجر بـ (المقدس) لدى مكوناتها بصرف النظر عما إذا كان هذا المقدس عقيدة دينية أو عاطفة قومية أو عرفاً اجتماعياً أو موروثاً ثقافياً ليس حباً فيه بقدر ما هو وسيلة لتحقيق مآربها الذاتية وغاياتها الفئوية ، فيكون ضحية ذلك العوام من الذين يعيشون على الفطرة ، ولكن إذا كان بالإمكان خداع كل الناس بعض الوقت أو خداع بعض الناس كل الوقت ، فإنه ليس بالإمكان أن يُخدع كل الناس كل الوقت .

أهمية الدراسة : إن الشعوب المتطلعة نحو التغيير المنشود لا شك أنها شعوب حية لا يمكن أن تنطلي عليها أحابيل الساسة وألاعيب السياسيين ،كونها تمتلك مستوى رفيعاً من الوعي الناضج ولديها قدراً كبيراً من الإدراك المستنير الذي من خلاله تستطيع من أن تميز الطبقة السياسية الحريصة على حاضر الأمة ومستقبلها عن الطبقة السياسية المنتفعة من وجودها في السلطة، فالخروج من شرنقة التنويم الاجتماعي الذي يفعل الأفاعيل في صرف أنظار الكثيرين عن إدراك حقيقة في ما يجري حولهم من جراء ما يقترفه بعض الساسة من أفعال لا يتم إلا في الدول الناجحة التي تستطيع شعوبها من أن تصنع الأحداث ، أما المجتمعات التي تفتقر الى الحَراك الاجتماعي الفاعل ومراجعة الذات ولا تعي ما يجري حولها ، هي بلا شك مجتمعات راكدة تعيش على هامش الحياة لا يمكن لحالها السيء ان يتحول الى أحسن حال. وإذا كان الهدف الاستراتيجي لبعض الساسة هو تطبيق شعار (جئنا لنبقى) فان اللعبة السياسية التي يمارسونها في عملية التدوير السياسي هذه هو تغيير (جلودهم) وإعادة تموضعهم لإطلاق الوعود الكاذبة والزائفة التي تمثل بحد ذاتها (ملهاة سياسية) لا تنتج حلولاً عملية للمشكلات القائمة في الواقع الحياتي للمجتمع بجميع جوانبه ، فالمقياس الأوحد الذي يمكن التعويل عليه في الولاء لهذا الحاكم أو ذاك هو التطبيق العملي لما يفي به من وعود وما يلتزم به من عهود قطعها على نفسه قبل وبعد تصديه لمواقع المسؤولية. ومما يجعل ظاهرة التنويم الاجتماعي

مستديمة ومستمرة في بعض المجتمعات بالرغم من أنها تمر بحالة من المد والجزر كونها مجتمعات أقرب الى التقليدية منها الى الحداثة لكونها تمتاز بخصوصيتها السوسيولوجية لذا فإنها تحمل في طياتها ما تسمى بالمهيئات البنائية التـي جاء بها عالم الاجتماع المعروف (سملزر) والتي تتجسد في الاختلالات والتناقضات وما تنطوي عليه من ظاهرات كالعصبية القبلية والولاءات المحلية سواء كانت دينية مذهبية أو قومية عنصرية وقفت حائلاً أمام تبني قرارات عقلانية مستقلة ومتحررة من كل هذه التناقضات(2). ولقد أثبتت المعطيات الميدانية في أكثر من مجتمع يعتز أغلب أفراده بهوياتهم الفرعية أكثر من اعتزازهم بهويتهم الوطنية الجامعة ما فتئت تناصر نخبها السياسية في الكابينة الحكومية ومن مواقع المسؤولية المختلفة برغم من فشلها وإخفاقها في المهام والواجبات الملقاةعلى عاتقها، فمثل هكذا مجتمعات إذا لم تغادر هذ الخانة سوف تبقى تعاني الكثير من الأزمات.

أهداف الدراسة : تتجلى فاعلية وحيوية كل دراسة من خلال الأهداف الجليلة التي ترمي الى تطبيقها في الواقع الحياتـي بكافة جوانبه ومن أبرز هذه الأهداف التي تطمح دراستنا المتواضعة الى تحقيقها يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:-

1- توضيح مفهومي الدراسة (التنويم الاجتماعي والتدوير السياسي) وتأثيرهما السلبي في صناعة الفساد السياسي الذي هو بوابة للفساد الاداري والمالي المفضي الى تلكؤ وتعثر مسيرة الدولة والمجتمع.

2- معرفة أهم العناصر التي تكون مضمون ومحتوى التنويم الاجتماعي والتي تفعل فعلها المؤثر في تخدير العقول للكثير من القواعد الشعبية التي تفتقر الى تقييم الذات وعوامل استمراريته وديمومته مما يتيح الفرصة للطامحين والطامعين بمغانم السلطة من النفاذ إليها والعزف على وترها للوصول الى مبتغاهم لفترة زمنية أطول.

3- البحث عن أهم العوامل المؤثرة في الارتقاء بمنسوب الوعي الفكري ومستوى النضج العقلي الجمعي للغالبية العظمى من أفراد المجتمع في إحداث التغيير المنشود حتى لا تتطلي عليهم الألاعيب السياسيين اللاهثين نحو السلطة باسم الشعب .

4- تنوير الرأي العام بانتخاب واختيار ساسة ثُقاة يقدرون عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وعزل وإقصاء الفاسدين والفاشلين من صناع القرار من خلال ممارسة جمهور الناخبين لحقهم الدستوري والقانوني في عملية الانتخابات وإحداث عملية التغيير الايجابي بما يحقق التنمية والتطور المنشود.

5- توضيح أهم أشكال وصور التدوير السياسي الذي تمارسه الطبقة السياسية من أجل أن تبقى في سدة الحكم لفترة أطول حتى تتنعم بالمال والجاه والنفوذ على حساب معاناة المقموعين والمحرومين والمهمشين من ابناء الشعب . وتبيان العوامل المؤثرة للتنويم الاجتماعي في التدوير السياسي.

6- تبيان النتائج والآثار المدمرة لظاهرتي التنويم الاجتماعي والتدوير السياسي على مسيرة وتطور المجتمع والمتمثل باحتكار السلطة وممارسة التوريث السياسي من لدن المتمسكين بالحكم بنواجذهم دون أن يلوح في الأفق بوادر انفراج للأزمات المتراكمة التي يعاني منها المجتمع على الصُعد الكافة.

7- تقديم حزمة من الآليات الفاعلة والكفيلة بالحد من ظاهرة التنويم الاجتماعي التي تعمل على تخدير القلوب قبل العقول والتي تغشى البصيرة قبل البصر، لقطع السبيل أمام طلاب السلطة الذين لا يألون جهداً في اغتنامها بالمكوث فيها ردحاً من الزمن.

فرضيات الدراسة: من المعروف والمعلوم لدى المختصين والباحثين أن الفرضيات تمثل أفكاراً أولية تحاول أن تلامس الحلول للمشكلة التي تستعرضها الدراسة بيد أنها تحتاج الى قرائن علمية وواقعية للتثبت من صدقيتها وشرعيتها لكي تكون البوصلة التي يمكن من خلالها الاهتداء الى أفضل السبل للتصدي للإشكالية التي يحاول الباحث القائم بهذه الدراسة عرضها على بساط البحث العلمي من خلال سبر أغوارها والاحاطة الشاملة بمعظم المتغيرات المحيطة بها للخروج بنهاية المطاف الى معالجات جذرية لها ومن أبرز الفرضيات التي ارتأينا أنها تمثل مجسًا يمكن أن نتلمس عن طريقها إجابات شافية للتساؤلات التي تثيرها الاشكالية المتعلقة بدراستنا والتي يمكن أن نجملها بما يأتي :

أولاً ـ تكثر نسب حدوث ظاهرة التنويم الاجتماعي في الجماعات المنكفئة عل نفسها وإرثها الثقافي التي تنتج ما يسمى بالتدوير السياسي.

ثانياً ـ تخف وطأة التنويم الاجتماعي في مرحلة التغيير الحقيقي الذي يشمل مناحي الحياة المختلفة.

منهجية الدراسة: تمثل المنهجية في أية دراسة علمية الطريقة العلمية المثلى في استعراض موضوع الدراسة من خلال مجموعة من الخطوات العلمية المنظمة الكفيلة بتبيان حيثياته وتفصيلاته ، وتوضيح ما يكتنفه من غموض ،وما ينطوي عليه من سلبيات أو إيجابيات الأمر الذي يقتضي إبداء الرأي العلمي السديد بخصوصه بعيداً عن الميول العاطفية أو الجوانب الذاتية من لدن القائم بالدراسة

والبحث في موضوعات المعرفة الانسانية المختلفة ، وعلى ضوء ذلك نعتقد ان الاستعانة بالمنهج (النقدي) كفيل بالتوصل الى استنتاجات علمية ومنطقية تتسم بالموضوعية والحيادية والرصانة العلمية في إزالة اللبس واللغط الذي يدور حول هذا الموضوع وما يُشكل فيه مبني على الأسباب المنطقية ومستند الى التعليل المقبول والمعقول في مجال البحث ومدعومة بالحقائق العلمية ومقرونة بالمنطق والبرهان.

المجال المكاني والزماني للدراسة:

1- **المجال المكاني** : بالإمكان أن نحدد المجال المكاني للدراسة في العديد من مجتمعاتنا العربية كالمجتمع العراقي واللبناني وغيرها من المجتمعات التي تحكمها النظم الشمولية وغيرها من بلدان العالم العربي ودول العالم الثالث .

2- **المجال الزماني** : بما أن موضوع الدراسة الرئيس يتناول ظاهرة اجتماعية وسياسية ظاهرة متأصلة في واقع مجتمعاتنا العربية ، لذا يمكن تحديد بداية الفترة الزمنية لها بعد وقبل ما يسمى بثورات الربيع العربي التي انطلقت أواخر 2010 ومطلع عام 2011.

المبحث الأول

ماهية التنويم الاجتماعي : عناصره وانعكاساته وعوامل استمراره

تختلف الدول في مستوى ودرجة التنويم الاجتماعي التي تنتشر في أوساط مجتمعاتها وذلك بسبب التباين في الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها . وإذا كانت فكرة التنويم المغناطيسي أو الايحائي التي أوجدها الطبيب الجراح (جيمس بريد) عام 1842م تخص فرداً بعينه ، حيث يقوم المختص بإيصال عميله الى درجة عالية من الاسترخاء الى درجة الاستسلام الكلي والطواعية المطلقة له ، وعندئذٍ يقوم الطبيب النفساني بالولوج الى عقله الباطن مخترقا اللاشعور فيملي عليه ما يريد من خلال القواعد العلمية المتبعة في هذا المجال من أجل الوصول الى الغاية المرجوة وهي الاستشفاء من بعض الأمراض النفسية والبيولوجية التي يعاني منها المريض(3). أما فكرة التنويم الاجتماعي فإنها تشمل عدد كبير من الناس من الذين يخضعون لثقافة اجتماعية معينة ، فهم منجرفون مع التيار العام لا يعرفون من حياتهم غير ما اعتادوا عليه واطمأنوا اليه جيلاً بعد جيل ، إنهم يجدون في التقاليد والقيم والعقائد السائدة فيما بينهم على أنها تمثل جزء لا يتجزأ من حياتهم ، فهم يسيرون عليها من غير تشكيك أو حيرة فالفرد منهم يتخيل أنه حر فيما يفعل بينما هو في حقيقة أمره مسيّر الى حدً بعيد(4).

ولذلك فلا بد من إيضاح المدلول اللغوي والاصطلاحي للمفهوم الرئيس في دراستنا المتواضعة هذه. يشير المعنى اللغوي لمفهوم التنويم أن مصدره من الفعل نوّم ، ونوم ينوم تنويماً فهو منوّم والنائم يعني الراقد ، والنوم يعني النعاس ، وطار النوم من عينيه أي زال نعاسه(5).أما المعنى الاصطلاحي للتنويم فهو يشير ومن خلال ما تم التطرق إلى معناه العام في الأدبيات المتخصصة بهذا الشأن الى أنه يعني: الرقاد الفكري الذي يستحوذ على عقول الأغلبية الساحقة من الناس في المجتمع نتيجة عملية التنشئة الاجتماعية التي نشأوا عليها مما يجعلهم ينساقون للثقافة الاجتماعية بشكل لا إرادي والتي درجوا عليها منذ طفولتهم وتناقلوها عبر الأجيال ورفض كل محاولات التغيير بهذا الشأن.

المطلب الأول

عناصر التنويم الاجتماعي

إن ما يجعل التنويم الاجتماعي أن يكون له هذا التأثير البالغ على عدد كبير من الناس في أكثر من دولة في العالم ولاسيما في المجتمعات التقليدية على وجه الخصوص كونه يمثل مصدر الالهام لها لما ينطوي عليه من آليات تشكل الدافع الرئيس للكثير من الأفعال التي تسّير سلوكهم وتؤطر عقولهم وتُؤدلج أفكارهم بما يتلاءم مع الموروث الثقافي والاجتماعي التي درج عليها الآباء والاجداد في مثل هذه المجتمعات فانتقلت من السلف الى الخلف بسلبياتها وإيجابياتها ، بدون تمحيص أو نقد أو مراجعة للذات وهذا ما يجعل للمنظومة والقيمية والحضارية مكانة القداسة التي يجب أن لا يوجه لها النقد أو تخضع للتدقيق الفكري والتقييم الثقافي والتقويم العقلي فيما تنطوي عليه من قواعد أعتاد ناس كُثر عليها في النسج على منوالها وعدم المروق عن مبادئها أو التمرد على ثوابتها فأضحت لها هذه السطوة المنقطعة النظير ولذلك تمثل الثقافة المجتمعية بما تتضمنه من قيم وأعراف وسنن وعقائد وعادات وآداب ومثل وتقاليد الهوية الثقافية لهذه الشعوب .

ومما يجعل العناصر الأساسية للتنويم الاجتماعي لكل جماعة بشرية أن تفعل فعلها المؤثر في عقول أعضاءها وتتحكم فيهم الى درجة الايغال والتوغل في نفوسهم وصب شخصياتهم بقالبها فان ظهورها على السطح يكون في مرحلة التحول أكثر من أي وقت آخر ولا سيما عندما يضعف ويتراجع دور الدولة في حفظ الأمن والاستقرار وتعجز عن توفير الحماية المطلوبة للمجتمع وشيوع ما يسمى بـ(سيكولوجية الاحتماء) ، فعندما يقتنع الكثيرين أنهم أصبحوا في دائرة الخطر فما عليهم سوى اللجوء والاستقواء بحواضنهم الثقافية والدينية والاجتماعية والقرابية والقومية كونها توفر ملاذاً لهم في مثل هذه

الظروف الحرجة ، وما ينجم عن هذه السيكولوجية ما يشبه بـ (العقد الاجتماعي) وان كان مرحلياً بين المحتمي والجماعة التي ينتمي إليها وفقاً لمبدأ (الحماية المتبادلة) وتوزع الولاءات داخل الوطن الواحد (6) لذا فان الخروج عنها أو التمرد عليها تمثل جريمة لا تغتفر يُرمى المارق بها بالشذوذ عن الجماعة ينبغي معاقبته مادياً ومعنوياً. وغالباً ما تكون مضامين هذه القيم بعيدة عن النقد والمراجعة والتقييم لما تتمتع به من سطوة وحظوة عند الأكثرية الكاثرة من أفراد المجتمع.

ولكن من الضروري اعتماد المنهجية العلمية والعقلانية والحيادية والموضوعية في التفكير الذي هو ركيزة أساسية للانطلاق بالاتجاه الصحيح نحو التعامل مع تراث الأمة وفرز الغث من السمين فيه واختيار ما يمكن الاستفادة منه من ثقافات الأمم الأخرى وهي من صميم عمل النخب الفكرية والثقافية في المجتمع بما لا يتعارض مع حاجات المجتمع والأمة وتطلعاتها انطلاقاً من قول الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام ((الحكمة ضالّة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها) (7).

وسنحاول أن نستعرض أهم العناصر التي تشكل مكونات أساسية لظاهرة التنويم الاجتماعي وهي على النحو الآتي :

أولاً :- الطقوس والشعائر الدينية:

تمثل الطقوس والشعائر الدينية الهوية الحضارية الرئيسة للكثير من شعوب العالم المختلفة سواء كانت هذه الطقوس والشعائر أرضية كانت أم سماوية بما تنطوي عليه من شعائر ومشاعر ونسك ومناسك وعبادات تحتل مكانة القداسة التي يُحظر من الاقتراب إليها بالتشكيك أو نقدها وإعادة النظر في تفصيلاتها وحيثياتها في نظر معتنقيها، وإذا ما كان هناك من طرف يحاول أن يخرج عن مبادئها وأصولها سواء كان فرداً أو جماعة معترضاً على ما فيها لا تتوافق مع ما يحمله من أفكار فان غالبية الرأي العام ترميه بالمروق . وعلى الرغم من وجود الدين في كل الحضارات الانسانية الا أنه يختلف من حضارة لأخرى سواء كعقيدة أو كممارسة ، وبالتالي فان النظام الديني كنظام اجتماعي يمثل مجموعة من الظواهر العقائدية والعبادات التي تعطي معنى للحياة البشرية وتعمل على تنظيم السلوك الانساني حيال العالم الفوقي كعقيدة يشترك فيها جماعة من الأفراد الذين يكونون وحدة متماسكة (8).

وإذا كان ما تقدم يمثل قاعدة ومرجعية تشترك فيها أغلب شعوب الأرض بمختلف حضارتها وثقافتها ، بيد أن الاختلاف والفارق الجوهري يكمن في درجة النضوج العقلي ما بين الأمم ، فالرأي العام في

العالم الحر لا يمكن تنطلي عليه من يتاجر بـ (المقدس) من الساسة وتوظيفه في كسب مغانم السلطة، بينما نجد في الشعوب الأقل تمدناً يمكن أن يجد السياسيين فرصتهم الذهبية في ذلك لكون الغالبية من الرأي العام فيها لا تزال العاطفة الدينية هي المهيمنة على عقولهم وأفكارهم لدرجة يمكن أن يتم خداعهم ولو لبرهة من الزمن قبل استفاقتهم من غفلتهم . ومن خلال هذه النافذة يمكن أن يلج الطامعون بالسلطة من السياسيين في السيطرة على مقاليد الحكم وإن كان من مواقع مختلفة ، لذا فان المجتمعات الراكدة أو شبه الراكدة تتعرض الى التنويم الاجتماعي لفترة أطول من المجتمعات العصرية التي تفكر بالعقل والمنطق قبل العاطفة والانفعال. وبذلك يبدأ التنويم الاجتماعي يفعل فعله المؤثر في وجدان وعقول العامة من الناس الذين نشأوا على تبجيل (المقدس) والذي أضحى بضاعة يتاجر فيها طلاب المغانم الدنيويـة للاستئثار بالسلطة والعزف على سمفونية العاطفة الدينية في التعبئة والتحشيد لصالحهم ليس حباً في الدفاع عن المبادئ الدينية بقدر ما هو يحقق مطامعهم في الحكم والنفوذ والجاه من خلال التلاعب في عواطف الناس .

إن إعادة تشكيل عقول أفراد المجتمع وفق مقاسات أحزاب اللاهوت السياسي الحاكم من خلال دغدغة عواطفهم الدينية ونوازعهم الروحية هدفها تكريس هذه الأحزاب شرعية وجودها في سدة الحكم واحتكار السلطة لفترة أطول حتى تكون في مأمن من أية معارضة لها ، وأن لا ترفع الجماهير صوتها بالمناداة بحقوقها الطبيعية والشرعية والدستورية ، وعلى هذا الأساس فان التعويل على النضج العقلي والوعي الثقافي والتفكير الموضوعي لدى الغالبية العظمى من الشعب كفيل بتعرية مثل هذه الاحزاب على حقيقتها وإماطة اللثام عنها بعد ان مارست التدليس في اغتصاب حقوق قطاعات وشرائح واسعة من الشعب باسم الدين .ولقد تجاوزت المجتمعات المتقدمة هذه المرحلة المظلمة من تأريخها بعد أن فصلت الدين عن السياسة ،وتحييد الذين يتبرقعون بقناع الدين عن اللعبة السياسية بعد أن ذاقت شعوب هذه المجتمعات الأمرّين من هذه المشكلة التي كلفتها الكثير من رفاهيتها وازدهارها. نستنتج من ذلك أنّ الكثير من شعوب العالم بمختلف أديانها ومذاهبها وطوائفها وأعراقها اشتركت في وقوعها في فخ المتاجرين باسم الدين ولكنها اختلفت في فترة الخداع التي مرت به والتي مارسها ويمارسها أحزاب اليمين الديني المحافظ في غير مكان من العالم حيث نجد فترة الخداع هذه قصيرة لدى الشعوب المتنورة .

ثانياً- القيم الثقافية و الأعراف الاجتماعية:-

تمثل منظومة القيم الاجتماعية الهوية الثقافية لمختلف شعوب العالم واللاعب الأبرز في تشكيل عقول الناس وتأطير سلوكهم و تحديد ردود أفعالهم ورسم ملامح تربيتهم الاجتماعية، وتكتسب مثل هذه القيم أهمية قصوى في المراحل المبكرة من حياة الفرد بالمجتمع الذي يصب شخصية الانسان في قالب يتوافق مع عاداته وتقاليده وأعرافه، وتمارس هذه القيم تأثيراً عميقاً في النفس البشرية ، ومتى تغيرت هذه القيم يتغير كل ما بعدها وان الكثير من شرائح المجتمع وطبقاته المختلفة . فاعتياد الناس على سلوك معين في حياتهم واحترامهم هذا السلوك زمناً طويلاً ينشئ لهم قواعد يسود الاعتقاد بإلزاميتها ووجوب اتباعها فالناس بحكم الضرورات الحياتية والاجتماعية والأحوال التي تحيط بهم مضطرون لأن ينهجوا ويختطوا لأنفسهم قواعد تنظيمية يسيرون عليها ويتبعون أحكامها لتنظيم علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية ويعتادون على تطبيقها فتصير هذه العادات بمثابة تقاليد يتوارثونها جيلاً بعد جيل فيحافظون عليها ويشعرون بأهمية وحيوية دورها، ويضطرون الى العمل بها والاعتقاد الذاتي والتاريخي بإلزاميتها وعدم مخالفتها لكي لا يتعرضون للجزاءات ، سواء كانت هذه الجزاءات أخلاقية أو اجتماعية كالازدراء والاحتقار والتأنيب والاستنكار وأي عقاب آخر تقره الهيئة الاجتماعية فيكتسب العرف بذلك المكانة المرموقة والأهمية البالغة بين أبناء المجتمع الواحد (9). فالتفكير من خلال مرجعية تتشكل نواتها الأولى من محددات هذه الثقافة ومكوناتها ، وفي مقدمتها الموروث الثقافي والتراث الاجتماعي والنظرة الى المستقبل ، بل والنظرة الى العالم والانسان كما تحددها مكونات تلك الثقافة ، فاذا كان الانسان يحمل معه تاريخه شاء أم كره ، فإنه كذلك يحمل الفكر الذي يعتنقه بما ينطوي عليه من آثار وبصمات الواقع الحضاري الذي تشكل فيه (10). ومن أبرز تجليات تأثير هذه القيم على الجماهير تتمثل بتبعية الفرد لمشيئة الجماعة التي ينتمي إليها ومن لها سلطة روحية عليه مما يرسخ ثقافة الخضوع عنده فيتراجع لديه الاحساس بالاستقلال الذاتي والحرية المطلقة وهذا من شأنه يكرس روح التسلط والتبعية للجماعة ويضعف الاستقلالية في الفكر والسلوك للفرد ويرسخ في ذات الوقت الانتماء والولاء للهويات الفرعية على حساب الهوية الجامعة .ومن الجدير بالذكر أنه غالباً ما تتسم الثقافة التقليدية بسيادة القيم العمودية أي القيم التي تقوم على روابط مثل القرابة والدين والطائفة والمنطقة والعرق وعلى وفق نظام تراتبي بين أفراد الجماعة الواحدة ، وتفتقر مثل هذه الثقافة

الى القيم الأفقية التي يتم بموجبها التفاعل مع الأفراد والجماعات الأخرى داخل المجتمع على أساس المساواة (11).

ولذلك فان من المفروغ منه هو أن الثقافة المجتمعية تلعب دوراً مؤثراً في تحديد مسارات واتجاهات الرأي العام وعليه فانه من غير الممكن اغفال هذا العامل عندما تتخذ الهيئة الاجتماعية اجراءً أو قراراً أو موقفاً سواء ما يتعلق بالوضع الداخلي أو ما يخص بالشأن الخارجي.

ثالثاً: – المشاعر القومية والروابط اللغوية:–

تمثل المشاعر القومية والروابط اللغوية من أقوى الوشائج التي يلتف حولها الناس لكونها تمثل القواسم المشتركة التي تجمعهم وتوحدهم والتي تتجلى باللغة الواحدة والتأريخ والمصالح والهموم والأهداف المشتركة ، ولهذا فان البعض من القيادات السياسية التي تعد نفسها ممثلة لأبناء القومية التي ينتسبون إليها ما فتئت تتعكز في زعامتها لهذه المجموعات السكانية على اللعب بالعواطف القومية والعمل بدأب في خطابها الإعلامي والسياسي بالمناداة بالحقوق القومية المشروعة لأبناء قومياتها ليس حباً في الدفاع عنها أو محاولة انتشالها من واقع التهميش والضياع والعبودية الذي تعيشه الى رحاب الخلاص والنهوض والتحرر فحسب بل هدفها الآخر هو الظفر بالسلطة للتنعم بمغانمها المادية والمعنوية والاستمرار بالاستفادة القصوى من ذلك الى أن تهرم وتموت. إن تخدير عقول الناس باسم الدفاع عن القومية وتأمين حقوقها المشروعة لا يبرر الاستئثار بالحكم والبقاء في السلطة من مواقع مختلفة وإلاّ تضحى مسألة قيادة الجماهير وسيلة للقفز على كرسي الحكم وليست غاية في حد ذاتها ، فالمشاعر الملتهبة للجماهير في التأييد والنصرة لزعامتها القومية التقليدية لا يمكن ان يدوم ويستمر الى ما لا نهاية إذا ما انكشفت حقيقة بعض هذه الزعامات من لدن الرأي العام المتنور بان جُلَ همها هو التربع على قمة الهرم السياسي في مجتمعاتها فقط . والاشكالية الأكبر في هذا المجال أن الكثيرين الذين مازالوا يتمسكون بالتعصب القومي لا يميزون بين القومية المدنية المتحضرة المتسامحة والمتعايشة مع الآخرين والقومية الإثنية المتطرفة التي توصف بالسم الأيد لوجي القاتل لكونها تتخندق ضد القوميات الأخرى وتنحو الى الصدام والصراع معها ولا تؤمن بالتعددية والتعايش مع القوميات الأخرى .ويمثل التطهير القومي أكثر أشكال العنف فظاعة وأن أكثر الحروب الأهلية التي حدثت وتحدث في التاريخ البشري كانت بسبب الحروب القومية ورغبة الأقليات العرقية

التي ترغب في الانفصال والاستقلال عن الدولة الأم ، أو بسبب اقتتال المجموعات الإثنية فيما بينها في السيطرة على مراكز السلطة والنفوذ والجاه (12).

وما زالت قيادات الأحزاب القومية اليمينية المتشددة في أكثر من مجتمع تتاجر بعقول الناس واللعب بمشاعرهم ومحاولة دغدغة عواطفهم وخداعهم باسم القومية ، من أجل خلق رأي عام يلتف حول هذه القيادات لكي تظل تتسيد المشهد السياسي في دولها ومجتمعاتها ، وما أن تتحقق لهذه الزعامات أهدافها في الوصول الى سدة الحكم بالأساليب الشرعية الثورية التي تتبناها حتى تعمل على استغلال مكانتها المعنوية والروحية في احترام الجماهير لها والالتفاف الشعبي حولها في احتكار مواقع المسؤولية والسيطرة المطلقة على مصادر صنع القرار فتقوم باستثمار ذلك بممارسات خارج نطاق القانون سواء ما يتعلق بالإثراء الفاحش أو استغلال النفوذ بما يخدم مصالحها الشخصية والفئوية والعائلية ونسيان أو تناسي هموم ومعاناة وفقر وبؤس الغالبية العظمى من أبناء المجتمع الذين صعد مثل هؤلاء الساسة على أكتافهم ثم قلبوا لهم ظهر المجن. كما أن من الأساليب الرخيصة التي ينتهجها البعض من الساسة هو تهيئة الظروف والمقدمات لخلق الأزمات وإيهام الناس بأن هذه الأزمات تشكل خطراً على حياتهم في حاضرهم ومستقبلهم وأنهم أي أن هؤلاء السياسيين يُسوقون أنفسهم بأنهم المنقذين للجماهير من خلال بوابة هذه الأزمات سواء كانت هذه الأزمات أمنية أو اقتصادية أو مالية أو اجتماعية فتنطلي على البعض من أفراد المجتمع من حسني النية وسليمي الطوية وهم ليسوا بالقلة ولاسيما في المجتمعات التقليدية هذه الممارسات والأساليب الرخيصة ، وغالبا ما تضحي الجماهير بالثمن الباهض من أوقاتها وحياتها ومستقبلها قبل ان تكتشف كذب نواياهم وتعريهم على حقيقتهم (13).

لذلك فإن المراجعة الدقيقة للثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمعات التي تعاني من هذا المشكل وتقييمها ونقدها كفيل بخلق مناعة فكرية وحصانة ثقافية لدى جمهور عريض من الناس وتبصيرهم وتنويرهم بحقائق الأمور والحكم على الأشياء بمنطق العقل والمنطق بعيداً عن الأحكام الانفعالية والارتجالية وتحريرهم من قوالب السلوك الجاهزة ذات المنحى السلبي وبالتالي فان ذلك كفيل بالحد من التنويم الاجتماعي للرأي العام وكبح تخدير عقول وأفكار الناس ، وهذه المهمة الجسيمة والخطيرة تقع على كاهل النخب الثقافية والمتنورة في جميع مؤسسات ومفاصل الدولة وهي مسؤولية تضامنية وواجب وطني وأخلاقي تتحملها الجهات ذات العلاقة وإذا ما تحقق هذا الأمر فان ذلك كفيل بتمييز الناس للساسة الحقيقيين الذين تسلموا السلطة من أجل خدمة الشعب ممن تتوفر لديهم الإرادة الحقيقية في

عملية الإصلاح الجذري من خلال الإجراءات العملية والميدانية التي يقومون بها بما يخفف عن الشعب معاناته والقيام بوضع خطط محكمة تحقـق آماله وتطلعاته عن الساسة الفاسدين الذين تبوأوا مواقع المسؤولية لهدف واحد وهو تحقيق مآربهم الشخصية وأهدافهم الذاتية والمتمثلة بالاستحواذ على مواقع السلطة والجاه والنفوذ ليس إلا.

المطلب الثانـــي

انعكاسات التنويم الاجتماعي

بما أن التنويم الاجتماعي يشكل بحد ذاته مرضاً اجتماعيا ينخر في جسد الدولة ، فانه من الطبيعي ستكون له تداعيات خطيرة على الأوضاع العامة في المجتمع في مختلف جوانب الحياة والتي نستطيع أن نجملها بالعديد من الظواهر السلبية والتي من أبرزها ما يأتي:-

أولاً:- التوريث السياسي

تؤدي عملية التنويم الاجتماعي التي يعاني منها المجتمع الى بروز ظاهرة خطيرة تتمثل ببقاء السلطة لأطول فترة ممكنة في سدة الحكم ، مادام لا يوجد في قاموس الشعوب التي يشيع فيها هذا المشكل ما يُعرف بالمعارضة الحقيقية التي تعمل على إصلاح العملية السياسية في أقطارها ومنها تحديد عمر البقاء للفئة الحاكمة بالسلطة ، حيث أن انعدام مثل هذه المعارضة يعطي هامشاً كبيراً لنظام الحكم بالتمتع بمزايا السلطة ، حيث يجتهد هذا النظام السياسي الحاكم كثيراً في مثل هذه الظروف في اتخاذ القرارات التي تصب في صالحه لآنه يدرك مسبقاُ أن ليس هناك من ردة فعل من لدن الغالبية العظمى من الرأي العام تجاه ما يتخذه من سياسات تعمل على تكريس قبضته في الحكم وحصر انتقال السلطة داخل أفراد العائلة الحاكمة والتحكم بشؤون البلاد والعباد على حدٍ سواء دون الالتفات الى المصالح العليا للشعب.

ولذلك لا غرو أن نلمس في الواقع السياسي في الكثير في البلدان وجود أنظمة حكم عائلية تستحوذ على مقدرات الشعوب وخيراتها وتحتكرها لصالحها ، حتى شاع في أوساطها ما يُعرف بالتوريث السياسي حيث تنتقل السلطة فيها من السلف الى الخلف ولا يمكن لها أن تستسيغ مغادرة سدة الحكم إلا بحالتين لا ثالث لهما إما عن طريق استخدام القوة ضدها كما يحدث في حالة الانقلابات العسكرية أو بموتها وفنائها.

ثانياً :- الفساد المالي والاداري

يمثل الفساد المالي والاداري الذي يسري في جسد الدولة بمؤسساتها المختلفة كسريان النار بالهشيم من أبرز التداعيات الخطيرة على حاضر ومستقبل الشعوب التي تعرضت وما زالت تتعرض للعديد من الأزمات ولا سيما فيما يتعلق بشرعية الحكم والتشبذ بالسلطة لأمد طويل . حيث تعجز هذه المؤسسات في مثل هذه الظروف من أداء وظائفها وواجباتها على الوجه الأكمل تجاه أبناء مجتمعاتها وذلك بسبب استشراء الفساد المالي والذي يتمثل بحالات الاختلاس والرشوة والسرقة وتبديد أموال الشعب المخصصة في توفير الخدمات الضرورية حيث يعمد ذوي النفوس المريضة والضمائر الميتة القائمين على هذه المؤسسات بالاستحواذ على أموال الشعب لحسابهم الخاص من أجل زيادة رصيدهم المالي من السحت الحرام ، لأن من يملك زمام الأمور ويتربع على كرسي الحكم هو فاسد ، وبذلك فهو يحمي الفاسدين ، وما مظاهر الفقر والبؤس والحرمان وتردي الأوضاع المعيشية التي تئنُ منها طبقات وشرائح عريضة من الشعب إلاّ نتيجة طبيعية لمثل هذا الفساد . كما أن الفساد الاداري وتبوأ أناس غير مهنيين يفتقرون الى الخبرة والكفاءة المطلوبة في إدارة وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة هو الرديف الآخر الذي لا يقل خطورة عن الفساد المالي ، الأمر الذي يعوق مسيرة التنمية في الدولة والمجتمع بالاتجاه الصحيح والتسليم . فمثل هكذا سياسة قائمة هي منهجية حكم يحرص عليها أرباب السلطة الفاسدة.

ثالثاً:- التخلف التنموي

إن تبديد ثروات الشعب وعدم تدشين مشاريع تنموية توفر الخدمات الضرورية للشعب من أبرز التداعيات الخطيرة الناجمة احتكار السلطة من لدن طبقة سياسية جائرة لا تكترث لهموم ومصالح الشعب ، وتشتمل اعراض هذا التخلف بالبطالة وتضاؤل حصول الأفراد على فرص عمل مناسبة ، ورعاية صحية مناسبة ، وتعليم مستمر ، وسكن آمن ولائق . وإن مثل هذه المظاهر هي النتيجة الطبيعية لاستشراء فساد الذمم والضمائر في منظومة الحكم التي ما فتئت تعمل على ترسيخ جذور بقائها في السلطة بسبب عدم وجود معارضة حقيقية تتصدى للسياسات الخاطئة لصناع القرار في المجتمعات التي تعاني من حالة التخدير الاجتماعي إن صح التعبير. ومن أبرز الافرازات الناجمة عن حالة التخلف هذه كذلك هي انتشار ظواهر سلبية كالتسول والمرض والأمية واتساع رقعة الحرمان والفقر وشظف العيش وزيادة العشوائيات وأحياء الصفيح للسكن فيها دون أن تتوفر فيها أبسط متطلبات العيش الكريم التي تليق بكرامة الانسان ، الأمر الذي ينذر بنتائج وخيمة على المنظومة القيمية

والأخلاقية في المجتمع والتي تتمثل بتآكل القيم الاجتماعية وزيادة معدلات الانحرافات السلوكية بشتى صورها وأشكالها المختلفة.

المطلب الثالث

أسباب استمرار التنويم الاجتماعـي

إن بقاء أية ظاهرة سوسيولوجية أو سياسية في حياة الكثير من المجتمعات الانسانية لا بد وأن تقف ورائها جملة من الاسباب المسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن سر دوامها بصرف النظر عما إذا كانت هذه الظاهرة إيجابية أو سلبية ، وهي بذلك تمثل جزءاً لا يتجزأ من حياة الشعوب بمختلف ثقافاتها وحضارتها لكونها تسبك شخصيات أفرادها في قوالب خاصة بما ينسجم مع مبادئ هذه الثقافة ، وهم بذلك صنيعة من صنائع المجتمع بما تتضمنه هذه الصنيعة من أفكار وعادات وسجايا وميول ونوازع واتجاهات مقيدة بتأثير القيم الحضارية ، وإن كان حضور هذه القيم يتفاوت ما بين فرد وآخر، أو ما بين جماعة وأخرى ، ومن خلال ذلك نجد أن مناشط الناس تتحدد وفق محددات الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وسنحاول أن نركز على أبرز الأسباب التي تقف وراء دوام واستمرارية ظاهرة التنويم الاجتماعي وهي على النحو الآتـي:

أولاً:- الضغط الاجتماعي:-

بما أن الانسان كائن اجتماعي لا يقوى على العيش بمفرده وأن ينعزل بوجوده عن أبناء جلدته ، لذلك فان طبيعة الحياة التي يعيشها في البيئة الاجتماعية التي ينشأ ويترعرع فيها تفرض عليها محددات سلوكية ينبغي عليه أن يتصرف وفق معايير وضوابط ثقافة المجتمع وحضارته في أبعادها المختلفة على حدً سواء، وإذا كان هناك لكل مجتمع قواعد سلوك ينبغي الاحتذاء والاقتداء بها من لدن الأفراد المنتمين له، فانه بذلك يفرض عليهم حالة من الارغام على المستوى الشخصي والموضوعي ، فعلى المستوى الشخصي فان مثل هذا الضغط يفعل أثره في ضمير الأفراد فيدفعهم الى تبني اتجاهات وسلوكيات معينة ومحددة على وجه الدقة أما الضغط الاجتماعي الموضوعي فيأخذ شكل عقوبات من كل نوع تعبر عن رد فعل الجماعة أزاء من يتمرد من أفرادها سواء كانت هذه الجزاءات منظمة ،كما هو الحال مع قواعد القانون الوضعي أو غير رسمية كأحكام العادات والتقاليد والأعراف التي تكون جزءاً من الارغام الذي يسود في المجتمع كما هو الحال مع مبادئ القانون العرفي ، بيد أنه لا يمكن تفسير تمسك الأفراد بالقيم الاجتماعية على أنه نابع من هذا الارغام الذي

ينطوي على الخوف والتهديد والوعيد فحسب ، بل أنه كذلك نابع بدافع الترغيب في الارتقاء بمنزلة الفرد الاجتماعية معنوياً ومادياً وبطريقة يُشار إليها بالبنان (14).

وبما أن علاقة الفرد بالمجتمع علاقة عضوية دائميه ، فهناك ضريبة يجب أن يدفعها لقاء انتمائه لهذا المجتمع ، وهذه الضريبة متعددة الجوانب ، سواء كانت نفسية أو اجتماعية أو مادية ، فهي تحد من حريته حتى لا تتجاوز حدودها وتطغى على حريات الآخرين وحقوقهم وغالبا ما تكون ضاغطة لدرجة كبيرة تجعل الفرد يذوب في المجتمع ويلغي كل حرياته وحقوقه مما يضطره أن يضحي بأفكاره ومبادئه وتطلعاته من أجل عدم الخروج على أفكار المجتمع ومبادئه ، وتكون الضريبة المفروضة عليه اجتماعية حيث يتوجب على الفرد أن يتقيد بعادات المجتمع وتقاليده في التربية وفي تحصيل الحقوق وتنفيذ الواجبات بشقيها المادي والمعنوي وفي حالة الخروج والمروق عن المنظومة الثقافية ، فان الحصانة ترفع عنه والتي يوفرها المجتمع لأبنائه (15) .

ثانياً:- القناعة الشخصية:-

لا يمكن تبني فكرة أو قضية أو موقفاً دون أن يكون هناك ايمان بصحتها وشرعيتها لدى من يتبناها ويدافع عنها سواء كان فرداً أو جماعة بغض النظر عما إذا كانت موروثة أو مكتسبة، فبقاء المبادئ مرهونة بمن يؤمن بها ويحميها ويستميت دونها ، ومن هنا يُنظر لها بالمكانة السامية التي يجب أن تحظى بالاحترام والتبجيل . ومن هنا تكون في منأى عن المراجعة والتدقيق في حيثياتها ومضامينها ما دامت أنها تجسد الحقيقة المطلقة من وجهة نظرهم . ومن هذا المنطلق نجد بني البشر يتفاتون في قناعاتهم الفكرية وإن سبب هذا التفاوت يكمن بالدرجة الأساس الى اختلاف طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي نشأوا عليها منذ نعومة أظافرهم وحتى بلوغهم من العمر عتّياً ، لذلك فان توفر مثل هذه القناعة الفردية أو الجماعية ينبغي أن يسبقه وجود استعداد نفسي مسبق لتقبل أية فكرة وتبنيها والايمان بها والدفاع عنها ولاسيما إذا كانت تتفق مع القيم الاجتماعية السائدة ، فالأفراد وما جبلوا عليه من مبادئ فإنهم يترجمون ذلك الى مواقف عملية في التعاطي مع الآخرين ولسان حالـهم يقول (من شابه مجتمعه فما ظلم).

المبحث الثانـــي

التدوير السياسي (صوره وآثــاره)

إذا كانت فكرة التدوير الوظيفي تمثل إحدى أساليب وتقنيات التطوير الاداري والتحديث التنظيمي لمؤسسات الدولة . فان الغرض الأساسي منها هو إتاحة الفرصة لأكبر عدد من العاملين فيها بممارسة أكثر من عمل منظم سواء في الجوانب الفنية أو المالية أو الإدارية أو في مجال الاشراف والقيادة ، ومن خلال هذه العملية يمكن منح الفرص المتساوية للعاملين في هذه المؤسسات والكشف عن المواهب والقدرات والابداعات والكوامن البشرية (16).

بيد أن ظاهرة التدوير السياسي تمثل حالة سلبية في حياة الدول والشعوب وتجسد استحواذاً مطلقاً على مقدرات البلاد من لدن ثلة من الساسة المتربعين على قمة هرم السلطة الذين حولوا نظام الحكم فيها الى نظام فردي أو عائلي منطلقين من فكرة مفادها أن الدولة ومقدراتها هي ملك صرف خاص بهم، وإذا كانت لكل ظاهرة مجتمعية أو سياسية بصرف النظر عن نوعها ومجالها وصورها لا بد أن تقف خلفها حزمة من العوامل الذاتية والموضوعية التي تجعلها من أن تفرض حضورها في واقع حياة الشعوب ، والمجتمعات الانسانية تتباين في ظاهراتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بسبب اختلاف ظروفها الحياتية وتباين قيمها الثقافية ، وإذا كانت موضوعة التدوير السياسي كظاهرة سوسيو سياسية مأخوذة بالأصل من فكرة إعادة تدوير بعض المواد الصناعية المستهلكة كالورق والبلاستك وإعادة إنتاجها من جديد وتدويرها مرة أخرى كلما شارفت هذه المواد على الانتهاء أو الانقراض حتى تُعمر وتعيش زمناً طويلاً ، والهدف من هذه العملية برمتها هو الحفاظ على البيئة وتقليل النفقات والحد من استنزاف المصادر الطبيعية ، بيد أن هذه العملية انسحبت على الحياة السياسية في غير مجتمع ولا سيما في المجتمعات التي أخذت بالمحاصصة السياسية التي أنتجت صوراً أكثر سوءاً مما كان عليه الحال في السابق ، فعبر ما يزيد على نصف القرن لم تستطع لا الدولة القومية ولا الدولة الوطنية ولا سيما في بلداننا الشرقية على حدٍ سواء من أن تؤسس لمفاهيم حقيقية لعملية التنمية السياسية والاجتماعية فنراها تعاود مرة أخرى تدوير أسوأ ما فيها منتجة صوراً جديدة من التدهور والتخلف السياسي (17) .

وبما أن موضوع دراستنا المتواضعة هذه تتناول ظاهرة سوسيو سياسية طالما لازمت العديد من الدول والمجتمعات على اختلاف قيمها وثقافتها ، مما يقتضي على ضوء أساسيات البحث الاكاديمي التعريف بمعنى الموضوع الذي تتناوله وكشف مدلولاته اللغوية والاصطلاحية في مستهل الحديث عنه

، فالمعنى اللغوي لمفهوم التدوير يشير على أنه مشتق من المصدر دوّر وتدوير الشيء يعني إحاطته بدائرة ، وقام بتدوير في المدينة أي قام بجولة فيها (18).

أما فحوى المعنى الاصطلاحي للتدوير من خلال الاطلاع على المصادر العلمية بهذا الخصوص فهو يعني: عملية انتقال أفراد الطبقة السياسية بطريقة عمودية من مركز سياسي أدنى الى مركز سياسي أعلى أو بطريقة أفقية كالتحول من منصب الى آخر من ذات المستوى السياسي من أجل البقاء في سدة الحكم لأطول فترة ممكنة والاستفادة من الامتيازات المادية والمعنوية ورفض كل محاولة تستهدف عملية تغيير نظام الحكم وسياساته ولا سيما على الصعيد الداخلي وعدم فسح المجال لأية معارضة له بهذا الشأن . أما بخصوص أبرز صور التدوير السياسي الذي يطبع الحياة السياسية في المجتمعات التي تعاني من هذا المشكل فتتجلى في ما يأتي:

أولاً– التدوير السياسي الأفقي :

دأبت الاقطاعيات السياسية التي تهيمن على المشهد السياسي في بلدانها في الاستحواذ على المناصب الحكومية الرفيعة ، حيث اعتادت شخوص هذه الاقطاعيات على التمسك بهذه المناصب والعكوف على البقاء فيها لأطول فترة زمنية ممكنة والانتقال فيها من موقع الى موقع ومن مركز الى آخر وإن كان بنفس المستوى وذات الدرجة الوظيفية من حيث المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة للسياسيين القابضين على السلطة من هذا الحزب أو ذاك ، أي بعبارة أخرى الانتقال من وزارة الى أخرى بمنصب وزير، أو التحول من منصب سفير في دولة ما الى منصب سفير أيضاً في دولة أخرى، ومما يلفت النظر في هذا المجال أن هذا النمط من التدوير لا يراعي مدى كفاءة هذا الشخص في تولى المنصب الجديد من عدمه ، فضلاً عن ذلك أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار الاختصاص الذي ينبغي أن يتوفر عند الشخص السياسي المنقول الى المنصب الجديد ، الأمر الذي ستكون له انعكاسات سلبية في أداء الواجبات المناطة به كما ينبغي ، وهذا النمط من التدوير يمثل حراكاً سياسياً ينحصر داخل الطبقة السياسية الحاكمة فقط ، من نفس الوجوه وذات الشخوص ، ويتم تقاسم مغانم السلطة ما بين الأحزاب والكيانات السياسية الخاطفة للدولة والمجتمع من خلال توزيع المواقع الحكومية فيما بينها وحرمان الكفاءات من تولي تلك المناصب ، الأمر الذي يؤدي الى التراجع المريع في عمل مؤسسات الدولة وأداء وظيفتها بالشكل الصحيح ، والنقطة التي يجب الاشارة إليها في هذا المجال هي أن جُل هدف الأحزاب المتمسكة بتلابيب السلطة هو الاستمرار في حفاظها على الامتيازات المادية

المغرية التي أضحت من خلالها حيتاناً للفساد المالي والاداري الأمر الذي سوف تكون لها انعكاسات خطيرة جداً على الأوضاع الحياتية لعموم أبناء المجتمع حيث تزداد مظاهر البؤس والفقر والمعاناة والآلام وانعدام العدالة الاجتماعية.

وبما أن هذه الطبقة السياسية قد أدمنت على الاستئثار بالسلطة من خلال نافذة هذا الضرب من التدوير فإنها وصلت الى حالة يستصعب عليها التنازل عن كرسي السلطة من أجل دموع اليتامى وآهات الفقراء وأوجاع المساكين فنراها لا تدخر وسعاً في الاستمرارية فيها الى أجل غير مسمى وهذا لن يكون إلا على حساب المهمشين والمسحوقين والموجوعين من أبناء الشعب .

ثانياً – التدوير السياسي الرأسي (العمودي) :-

لا تألوا الطبقة السياسية القابضة على السلطة في المجتمعات التي تعتمد المحاصصة السياسية حيلةً ولا جهداً إلا وبذلتها في عدم التخلي أو التنحي عن مراكز الحكم التي تتربع عليها ردحاً من الزمن لكونها تمثل مصدراً من مصادر الثروة والجاه والنفوذ لها ، فنراها تبتدع وسائل غير تقليدية من أجل تحقيق هذا الهدف ، فنرى القيادات السياسية الماسكة بالسلطة تعمل على نقل المحسوبين عليها من مراكز دنيا الى مراكز عليا في بنية النظام السياسي للدولة ، فمثلاً إن كان محافظاً نرى أنه تتم ترقيته الى وزير أو إذا كان عضواً في مجلس محافظة نلاحظ يتم ترشيحه ليكون عضواً في مجلس النواب بالرغم من عدم أهليته وكفاءته للمنصب الجديد، حتى تستطيع هذه الزعامات من بسط سيطرتها بشكل أوسع على مقدرات البلاد والعباد من خلال أذرعها الفاسدة التي تبثها في كل مفصل من مفاصل الدولة من أجل الاستمرار في عمليات النهب والسلب وسرقة المال العام ، وإن هذا العرف السياسي الفاسد الذي يعول عليه نظام الحكم في أية دولة في العالم والذي ينتهج هذا السلوك السياسي المنحرف فانه بذلك يحول الدولة الى دولة للحاكم بدلاً من تكون دولة للمواطن وبسبب هذا الاحتكار نرى أن الأغلبية من أفراد المجتمع تكون في قطيعة وتقاطع تام مع الحكومة .

ولذلك لا غرو أن من أهم معالم الدولة التي تعتمد ذلك يتجلى بالاستبداد السياسي والاستعباد المجتمعي، وعليه فان العوامل البنيوية المنتجة لهوية هكذا دولة امتازت بالتذبذب والتطرف نظراً لافتقادها للديمقراطية التي يمكن من خلالها حل مشكلة احتكار السلطة وتداولها الانتخابي ومن ثم تعمل على انسيابية الحياة السياسية وفق مرتكزات إرادة الأمة وتفعيل اختيارها وتطبيق برامجها (19) .

وبذلك نرى السلطة في وادٍ والشعب في وادٍ آخر، مما يوسع دائرة الخصومة والخلاف بين الطرفين ، بيد أن امتطاء ظهور الشعوب للقفز على كرسي الحكم من لدن الطبقة السياسية الحاكمة في غفلة من الزمن لا يمكن أن يستمر طويلاً لأن الناس أدركت حقيقة نواياها في الهيمنة على مقدرات البلاد ، لذلك فلا يمكن أن تنطلي عليهم أساليبها الملتوية التي مارستها في السابق ومتاجرتها الرخيصة باسم (المقدس) ، فالزمن كفيل بتعرية الطغمة الحاكمة على حقيقتها وفضح نواياها السيئة مادامت أنها اتخذت من مال الله دولاً ومن عباد الله خولاً.

المطلب الثانــي

آثــار التدويــر السياســي

من نافلة القول بأن لكل مشكلة أو أزمة تعاني منها بعض البلدان لا بد وأن تكون لها انعكاسات سلبية وارتدادات خطيرة على حاضر ومستقبل الأمة ، فهناك العديد من الوقائع والشواهد تشير بشكل لا لبس فيه أن القوى والتيارات والكيانات والأحزاب المهيمنة على السلطة قد تحولت الى مافيات سياسية في بعض البلدان التي تعاني من هذا المشكل الذي أضحى مرضاً عُضالاً متوطناً في جسد الدولة حتى وصل الى العظم ، وسنحاول أن نركز الأضواء على الآثار والتداعيات التي تخلفها هذه الظاهرة المقيتة على الفرد والمجتمع والدولة ومن أبرز هذه الآثار هي :

أولاً–الاغتراب :–

غالباً ما تشعر الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب بأنها معزولة عن القرارات المصيرية التي تمس مصير الوطن ومستقبل الأمة بسبب احتكار ثلة من الساسة المنتفعين المستحوذين على مقدرات الدولة وتجييرها في خدمة مصالحهم الذاتية والفئوية وتغولهم في كل المؤسسات ،وأكثر من يكون إحساساً بهذا الواقع المزري هم فئات المهمشين وجيوش العاطلين والمقموعين والمضطهدين من لدن جلاوزة السلطة ، الذين تهيمن عليهم مشاعر الاحباط والقهر والمحرومية . إن ظاهرة الاغتراب كما يراها العالم (ايريك فروم) تولد لدى من يعاني منها نزعات عدوانية وبالعزلة والانسحاب وعدم المشاركة الفعالة في القرارات المفصلية المتعلقة التي تهم مصالحهم وحقهم في الحياة الحرة الكريمة (20). وبالرغم أن المغتربين في كل مكان يرتبطون شكلياً بمجتمعاتهم ، ألاّ أنه من الناحية العملية والواقعية لا يستطيعون أن يكون لهم دور أو بصمة في تأمين حاضرهم وضمان مستقبلهم لأنهم باتوا يشعرون بأنهم لم يعودوا ينتمون إليها لأسباب لا دخل لإرادتهم ، وإنما فرضتها عليهم ظروف نفسية وأمنيـة واجتماعية واقتصادية قاهرة بفعل السياسات الرعناء التي مارستها الطبقة الحاكمة والمطبوعة بطابع القهر والتعسف والاستبداد.

إن ظاهرة الاستلاب قد تولد نزعة عدائية لدى الأفراد والجماعات وقد تتحول هذه النزعة الى نشاطات سياسية متطرفة تصل في بعض الأحيان لحد اللجوء الى استخدام وسائل العنف وعندما تكون ظاهرة الاستلاب منتشرة على نطاق واسع في المجتمع هذا في نفس الوقت الذي لا يتمتع فيه النظام القائم الا بشرعية محدودة (21). عندئذٍ تمر قطاعات عريضة من المجتمع بحالة من الضياع والغربة والعزلة،مما يفسح المجال ويهيئ الأرضية لنمو النزعات العدوانية وضعف الأواصر التي تربطها بالفئة الحاكمة المتسلطة على رقابها وبذلك تتسع الهوة وتكبر الفجوة ما بينها وبين هذه الفئة الباغية ، الأمر الذي يترتب عليه دخول البلد في دوامة من العنف والعنف المضاد ما بين السلطة ومعارضيها مما يعمق الأزمة ويزيدها تعقيدا واتساعها لتشمل أغلب مفاصل الحياة وإصابتها بالشلل والعوق مما يضع مصير الدولة والمجتمع على مفترق طرق.

ثانياً– الاستبداد السياسي

إن انتقال القابضين على السلطة من موقع لآخر ومن مركز لآخر داخل مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة بعيداً عن الخبرة والمهنية والأهلية يجسد نزعة التشبث بالحكم والاستئثار بالمغانم في نرجسية ممقوتة بأعلى صورها في تكريس حالة التفرد بالسلطة وممارسة شتى صنوف الاستبداد من خلالها ، مما يترتب عليه حرمان الكفاءات وأصحاب الخبرة والتكنوقراط من أخذ دورهم في إدارة المؤسسات كلُ حسب اختصاصه ومؤهلاته العلمية ، وبالتالي ستؤول الأمور الى ما لا يحمد عقباه على صعيد إدارة الدولة بالشكل المطلوب ولذلك فان قاعدة (الرجل المناسب في المكان المناسب) في مجتمع مختطف من لدن طبقة سياسية جاءت لتعيث في الأرض فساداً بكافة أشكاله وصوره لا تجد طريقها الى التطبيق العملي على أرض الواقع الفعلي ، ومن أبرز ملامح ومظاهر هذه الظاهرة كثرة حدوث الأزمات ولا سيما الضاغطة منها التي تدخل في صميم حياة الناس كالأزمات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية ، مما يحول الوطن المعافى الى وطن متخلف مصاب بالكساح والعرج لا يقوى على السير نحو آفاق التقدم والتطور. ولا يألوا الماسكين بالسلطة جهداً في توظيف إمكانيات الدولة المادية في تبني سياسة من شأنها تحقيق أغراض شخصية ومنافع ذاتية بعيداً عن مصالح الشعب المشروعة في الحياة الحرة الكريمة (22). وإن أكثر ما يميز النظام السياسي الذي يلجأ لاحتكار السلطة بكل أبعادها هي النزعة التسلطية والتي تقوم على الاكراه والافراط في استخدام القوة ضد من يرفع راية التغيير أو يدعوا للإصلاح ، وبذلك يتميز المناخ السياسي الذي تديره هذه الفئة الحاكمة بأساليب التعنيف المختلفة

(23). ومن هنا فان مثل هذا الاحتكار للسلطة في الدولة واستئثار مراكز صنع القرار فيها يحول هكذا دولة الى إقطاعية لأقلية سياسية تربعت على كرسي الحكم في غفلة من الزمن فأضحت حيتان للفساد وبارونات لسرقة المال العام ، بدلاً من أن تكون حامية ومدافعة عن جميع فئات الشعب وشرائحه المختلفة ، فالذي يغتصب السلطة ويسرق خيرات البلاد والعباد لا يخطر على باله من يفترش الأرض ويلتحف السماء من شدة الفقر والعوز والحرمان ولا يأبه لدموع اليتامى وآهات الثكالى وألآم الأيامى ولا يشعر بوخزة الضمير لمن يعيشون في احياء الصفيح والطين فلا يجدون الماء الصالح ليشربوه والفتات من الطعام ليأكلوه. ويشير(بيتر بلاو) أن ثُلة القابضين على السلطة لا يألون جهداً في استخدام لغة القوة واسلوب التهديد والوعيد في إجبار الآخرين على الانصياع والخضوع لمشيئتهم من خلال توظيف الوسائل المادية والمعنوية التي يمتلكونها نتيجة استحواذهم على مركز صنع القرار في الدولة والمجتمع.(24)

وإذا كان الاستبداد والاستئثار بخيرات البلاد يمثل عنواناً للانحراف عن بوصلة الحكم الرشيد ورمزاً لاغتصاب السلطة فيها ، فهي ظاهرة تنذر بشر مستطير وبداءٍ وبيل والتي من أبرز تجلياتها السلبية المحاصصة الحزبية المقيتة التي باتت السمة البارزة في الاستيلاء على جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها المختلفة ، فلعبة المتاجرة بـ (المقدس) واتخاذه غطاءَ للسرقة وقتل أحلام الناس في حياة عزيزة وعيش كريم باتت مؤامرة مكشوفة من لدن الرأي العام المستنير الذي إن كان قد لُدغ مرة فانه لن يسمح بأن يُلدغ من ذات الجحر مرة أخرى .

ثالثاً- الفساد السياسي:-

يمثل الفساد السياسي إساءة صارخة لمبادئ النزاهة والشفافية وانتهاكاً سافراً لقواعد الحكم الصالح ، وغالباً ما يشير هذا الضرب من الفساد الى استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة ومن أجل تحقيق مآرب شخصية ومنافع ذاتية ، ويبدأ هذا النوع من الفساد بالسرية التي سرعان ما تتحول الى علنية عندما تزداد نسب حدوثها وتصبح ظاهرة في المجتمعات ومكشوفة للرأي العام التي تكثر فيها كل أشكال المحسوبية والمنسوبية وصور الابتزاز والاحتيال والمحاباة ، ويجسد هذا النوع من الفساد

أيضاً تحدياً خطيراً أمام عمليات التنمية والتطوير، فعلى الصعيد السياسي فهو يقوض الحياة الديمقراطية ويقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي أثناء الانتخابات من خلال عمليات تزوير إرادة الناخبين ، وبالتالي يؤدي الى تقويض شرعية الحكومة ، ويشكك في صنع القرار السياسي. ويضحى الأفراد في ظل وجود نظام سياسي يتفشى فيه هذا الفساد ضحية للقهر والاستلاب وذلك لوجود من يضّيق عليهم في مجال اختيارهم إما بطريقة مباشرة بفرض أساليب القوة عليهم أو بطريقة غير مباشرة من خلال سياسة التلويح بالترهيب ، بيد أن ممارسة التهديد باستخدام القوة بطريقة تعسفية لابد أن يستثير اعتراضاً على المدى البعيد بغية التخلص من القهر(25).

وإذا كان الفساد السياسي يمثل أخطر أنواع الفساد على الاطلاق فانه يمثل في ذات الوقت بوابة لإنتاج الفساد المالي والاداري لأن الممسكين بتلابيب السلطة ينهبون المال العام ويعملون على افساد موظفي الخدمة العامة في مؤسسات الدولة والمجتمع فيتحولون الى مافيات تتستر تحت عباءة الأحزاب الحاكمة ، مما يفقد المواطنين الثقة بالسياسيين ويصيبهم بالإحباط ويضعف شعورهم بالمسؤولية والانتماء الوطني ، مما يؤدي الى عزوف الجمهور عن المشاركة في الانتخابات العامة فتتأثر سلباً أحد أهم آليات النظام الديمقراطي في اختيار ممثلي الشعب في مجلس النواب أو البرلمان عبر عملية انتخابية شفافة ونزيهة .ويكاد يتفق الكثير من المختصين والمعنيين أن الفساد السياسي يمثل البيئة الملائمة لتفريخ الفساد المالي والاداري ، فهو أساس الوهن والضعف الذي يصيب جسم الدولة بكافة مؤسساتها وهيئاتها بحيث لم تعد قادرة على أداء المهام والواجبات المناطة بها على الوجه الأكمل والمطلوب.

ومن هنا فان مثل هذه الدولة التي كانت ناجحة في مرحلة تاريخية معينة ، نراها قد تتحول الى دولة فاشلة بسبب التبديد في المال العام الذي أضحى بيد غير أمينة تمارس اللصوصية مستغلة نفوذها في تنفيذ أجنداتها والبعيدة كل البعد عن مصالح الشعب ، ناهيك عن استحواذ هذه الشرذمة وتغولها كالأخطبوط في أغلب مفاصل كيان الدولة وتجيير مقدراتها بعيداً عن المصالح العليا للمجتمع ، مما يؤدي الى إفراز ظاهرات سلبية تمثل أدواء مستعصية وأمراضاً مزمنة ذات طابع اجتماعي كالرشوة والابتزاز والاختلاس وعدم الشفافية وتراجع النزاهة وضعف المساءلة وغيرها من السلبيات التي تؤدي الى التراجع الخطير للدولة والمجتمع في مواكبة روح العصر، ناهيك عن التراخي والتكاسل وضعف تحمل المسؤولية والمحاباة دون اعتماد الكفاءة والجدارة . نستنتج مما تقدم ان الفساد السياسي ذات آثار

سلبية ونتائج مدمرة بحيث تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب ، حيث تهدر الأموال وتبدد الثروات والطاقات وتقتل الأحلام وتعرقل أداء المسؤوليات وانجاز الوظائف والمهام بالشكل السليم ، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وافساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة للتنويم الاجتماعي في التدوير السياسي

نستطيع القول بأن هناك جملة مؤثرات لمتغير التنويم الاجتماعي لها دور في حدوث ظاهرة التدوير السياسي ولا سيما في المجتمعات التي لا تأخذ بالمبدأ الديمقراطي كمنهجية في الحكم بما يفسح المجال للجماهير من أن تأخذ دورها في انتخاب ما تراها صالحا من الساسة في قيادة الدولة والمجتمع . ويمكن أن نجمل هذه المؤثرات بالعديد من العوامل التي تقف خلف هذه الظاهرة.

المطلب الأول

العوامل الذاتية

لا يمكن تجاوز العديد من الحقائق السيكولوجية التي تتعلق بنمط سلوك الأفراد وطبيعة تفكيرهم في بروز الكثير من الظواهر السياسية والمجتمعية ومنها الظاهرة التي تتصدى لها دراستنا المتواضعة هذه ومن أبرز هذه الدوافع الذاتية التي تقف خلف شيوع ظاهرة التدوير السياسي هي ما يأتي:

أولا :- التعصب

يمكن الجزم على أن ظاهرة التعصب تمثل بحد ذاتها آفة فكرية تعمل على إحداث شرخ كبير في كيان الأمة ويمهد لحدوث انقسام مجتمعي خطير ما بين مكوناته ومجموعاته السكانية المختلفة من الصعوبة بمكان التئامه مما يمهد الأرضية لإحتراب داخلي ، فهو يعمل على إلغاء ورفض الرأي والرأي الآخر والتنكر لوجوده وفرض ثقافته على الآخرين مع الذين يختلفون معه في الرأي والفكر والمعتقد ، فالمتعصب يرى أنه يحتكر الحقيقة المطلقة ويملك العصمة من كل خطأ أو زلل ، وأنه لا مجال البتة إلا إتباعه والرضى بتقليده والعمل بدأب على تحقيق أجنداته سواء كان هذا المتعصب فرد أو جماعة أو تيار أو حركة أو حزب أو تنظيم . ومن أبرز سمات وخصائص ظاهرة التعصب أنها ترفض رفضاً باتاً المراجعة والتدقيق في فحوى المعتقدات السائدة في المجتمع ، ولذلك فان الذي يقع ضحية هذه الظاهرة المقيتة هو أكثر تعرضاً للرقاد والتنويم الاجتماعي أكثر من غيره ، مما يشكل فرصة ذهبية

للساسة الطارئين والمنتفعين أن يجدوا ضالتهم الكبيرة في وجود التعصب كظاهرة وجمهور متعصب في تولي المناصب ومن مواقع المسؤولية المختلفة واحتكارها والاستفادة منها مادياً ومعنوياً ، فكل طبقة حاكمة منتفعة لا يمكن أن تهيمن على المشهد السياسي إلا من خلال استغفال القواعد الشعبية الراقدة في سباتها العميق .ويبالغ البعض في التعصب لآرائهم ويفرطون في الثقة بها ، بحيث لا يفسحون أي مجال أو فرصة للرأي الآخر ، فهم يعتقدون أنهم على الحق المطلق دائماً ، وغيرهم على الباطل في كل شيء وينتج عن هذه الحالة غالباً موقف التطرف والحدة تجاه المخالفين حتى في الاختلاف عند بعض القضايا الجزئية والأمور البسيطة الجانبية. وحينما تقمع الآراء وتمارس القوة التعسفية في اقصاء الأفكار والتعبيرات تنمو حالات العنف والتعصب في المجتمع ، حيث يدخل الجميع في دوامة العنف والعنف المضاد ، فالتعصب المقيت هو الوجه الآخر للعنف ، فهما وجهان لحقيقة واحدة (26).

إن الرؤية المتطرفة تتغذى من شريان طبيعة الثقافة الدينية والأعراف الاجتماعية السائدة مما تؤدي الى انعزال الجماعات المتعصبة وانكفائها على ذاتها ، فمثل هذه الرؤية تكون رافضة لظاهرة التنوع الديني والمذهبي ، فالتعصب الديني أو الطائفي مع الجمود الفكري هو الذي يوفر المناخ الاجتماعي الذي يجعل من إحداث التغيير المنشود أمراً بعيد المنال (27) .

وتشير الكثير من الشواهد الحية في العديد من المجتمعات التي تعاني من هذا المشكل أن ظاهرة التطلع الى كل ما هو جديد لا يتوفر في قاموس حياتها وأنها لا تعرف معنى التغيير الاجتماعي الذي ينشد التطور المطلوب في كل مفصل من مفاصل حياتها بسبب تفشي ظاهرة التعصب المقيت ما بين ظهرانيها ، وأن الشعوب النامية في بعض الأحيان هي من تتحمل وزر ذلك وهي من تصنع ساستها الفاشلين وهم ليسوا بمواصفات رجال دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة من خلال الدفاع عنهم والترويج لهم وتأييدهم ونصرتهم ما داموا أنهم يخاطبون أتباعهم بما ينسجم ويتوافق مع أفكارهم دون أن يقدموا لهم ما هو منتظراً منهم من أفعال سوى الوعود قبل أن تكتشف حقيقتهم ولكن بعد أن فوتت فرصتها الذهبية في العيش الرغيد والحياة الحرة ردحاً من الزمن. لذا فان الإيغال في التشبث بالماضي أكثر مما ينبغي دون تقديم حلول وعملية للمشكلات الواقعية من اهل الحل والعقد ممن ائتمنتهم شعوبهم على مصير بلدانهم تعد بحد ذاتها خيانة عظمى ممن هم في سدة الحكم وسوء اختيار وتقدير من القواعد الشعبية لهم بسبب التعصب للطبقة الحاكمة وتجميل وجهها الكالح ما دامت أنها تنتمي لذات (الدين أو المذهب أو القومية أو الطائفة أو المنطقة) التي يلتقي معها الاثنْين وهما الحاكم والمحكوم .

ثانياً :- النوازع العاطفية

تجسد الميول والنزعات العاطفية الارتباط الروحي الذي يشد الناس الى مرجعياتهم الثقافية وخلفياتهم الاجتماعية وموروثاتهم الحضارية ، فمختلف الجماعات والطوائف ترى أن وجودها على مسرح الحياة مرهونة بما جُبلت عليه من قيم وأعراف وعقائد التي تمثل رمز وجودهم وعنوان حضورهم وهي بذلك تحتل المكانة السامية في عقلهم الجمعي الذي ينبغي أن يكون بمنأى عن نقد أو قدح ينال منه أو يحاول التشكيك في فحواه، ومن هنا نجد أن هذه النوازع العاطفية للجمهور تجاه ما يؤمن به من معتقدات فكرية تمثل فرصة سانحة للطامحين نحو السلطة في دخول المعترك السياسي وتوظيف هذه الميول والنزعات العاطفية في استمالة الجمهور لصالحهم لكونه ينساق وراء كل خطاب يشكل فيه الموروث الخالد للأمة مادة دسمة تدغدغ عواطفهم الجياشة .إن وجود العلاقة الوجدانية التي تربط الأجيال على مر السنون والأيام بالماضي التليد والتاريخ المجيد للآباء والأجداد هي حالة صحية ، بيد أنها تُستغل بشكل بشع لتحقيق المآرب الذاتية لبعض الساسة المتاجرين بالتراث العريق للأمة للانتفاع بها والوصول من خلالها الى كرسي السلطة.

فالروابط الروحية التي تشد الناس تجاه ثقافتهم الاجتماعية ينبغي أن تكون رابطة حب خالص يجب أن لا تُجيّر لأغراض نفعية من هذا السياسي أو ذاك ، وهنا لا بد من التعويل على النضج الفكري للرأي العام الذي يستطيع أن يفرز من هو السياسي الصادق في أقواله وأفعاله عن السياسي المخادع الذي يدعي الحب والولاء والاخلاص في خدمة الشعب من خلال استلهام الماضي المجيد واستحضاره في برنامجه الانتخابي بالأقوال فقط دون أن يعزز ذلك بالأفعال التي تقطع الشك باليقين. إن كل الشعوب في مختلف الدول ذات النهج الديمقراطي الراسخ ولاسيما الطبقة الحاكمة على اختلاف مشاربها الفكرية وأيدولوجياتها السياسية هي أبعد ما تكون في الأعم الأغلب منها في توظيف أمجاد الماضي في خطابها السياسي أو اللعب على عواطف الناس ، وتركز في جُل فعالياتها الانتخابية على كل ما يلامس هموم الناس ويعمل على وضع الحلول الشافية للأزمات التي يكابدها الشعب وبالذات طبقاته الفقيرة والمعدمة.

وإذا كانت العواطف الجياشة تكون سبباً في تخدير عقول الرأي العام بحيث يعيش في غفلة عما يجري حوله من أحداث ومواقف ، فان استغلال ذلك من قبل بعض الطامحين نحو السلطة بشكل نفعي ومن على منابرهم السياسية والاعلامية ، تعد بحد ذاتها متاجرة رخيصة بآمال وطموحات الناس وتسفيهاً

بأحلام الشعوب التي لابد وأن تستفيق من غفوتها وغفلتها في يوم من الأيام مهما طالت الأيام والسنون وتكتشف حقيقة أمرهم.

المطلب الثانـــي

مثلما كان هناك دور للعوامل الذاتية في شيوع ظاهرة التدوير السياسي بسبب عملية التنويم الاجتماعي التي تقف خلف هذا المشكل فإننا لا يمكن أن نتجاوز في الوقت ذاته تأثير العوامل الموضوعية في حدوث هذه الظاهرة و التي من أبرزها:

أولاً :-الوشائج والصلات القرابية

تمثل علاقات القربى القائمة على أساس صلة الدم والمصاهرة والنسب من الروابط التي يلتف حولها الناس على اختلاف مللهم ونحلهم ،وهي تمثل قواسم مشتركة ونقطة التقاء فيما بينهم وتتسم بالثبات النسبي في كل زمان ومكان ، وتبث فيهم روح الحماس في الدفاع عنها لكونها تمثل عنوان بقائها ورمز وجودها ، ولذلك فان الغالبية من الناس يتناصرون فيما بينهم على هذا الأساس ، وتجمعهم في أفراحهم وأتراحهم ويلتقون فيها على المنشط والمكره ، فكلما توطدت العلاقة فيما بين من تجمعهم هذه الروابط صاروا أكثر قوة ومنعة وهيبة بين الناس وهي ما تتميز بها المجتمعات التقليدية عن المجتمعات العصرية التي غالباً ما يكون التماسك الاجتماعي فيها ضعيفاً بين الناس بسبب هشاشة وضعف علاقاتهم الاجتماعية ، ومن هنا يجد بعض الساسة ضالتهم في اغتنام فرصتهم الذهبية في الصعود الى المناصب الحكومية من باب التأييد والنصرة والدعم على أساس القرابة حتى وإن ثبت بالدليل القاطع إخفاق وفشل عدد غير قليل منهم في أداء المهام والواجبات والمسؤوليات المناطة بهم على قاعدة (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً). واذا كانت العصبية تتجسد بحالة التضامن والتعاضد ما بين الأفراد فإنها تمثل جوهر الروابط القرابية كما يرى ابن خلدون ولهذا فانه يقول ((أن الغاية التي تجري إليها العصبية هي المُلك وبها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه وأن الآدميين بالطبيعة الانسانية يحتاجون في كل اجتماع الى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية (28).

لذلك فإن النظام السياسي الذي يعتمد على هذه القواعد التقليدية المألوفة ولا يعتمد الكفاءة والنزاهة والمهنية في إيكال المسؤولية في المؤسسات العامة ، فان خواتيم الأمور ومخرجاتها على صعيد إدارة

الدولة سيكون الفشل الحتمي وولادة الأزمات المتراكمة التي ستكون معقدة وعصية عن الحل ، فلا مجال للتفكير العاطفي والانفعالي للمجتمعات التي تنشد التقدم والتطور، فبقاء المسؤولين الفاشلين في مناصبهم لفترة أطول سوف يحكمون على دولهم بالموت السريري إذا لم تبادر الحواضن الشعبية في تغيير قواعد اللعبة السياسية ولا سيما في عملية الانتخابات في اختيار أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والمهنية والحرفية والاخلاص بعيداً عن القرابة في العشيرة والقبيلة والنسب والدم والمصاهرة .فالصحوة الفكرية لأغلبية الناس باتت ضرورة ملّحة وأمراً لا غنى عنه أكثر من أي وقت مضى في التحرر من عقابيل التدهور وبراثن التخلف بسبب تربع طغاة متجبرين وعتاة على قمة الهرم السياسي ولاسيما في مجتمعاتنا الشرقية التي دفعت ضريبة باهظة من رخائها ورفاهيتها من جرّاء ذلك. ويجب أن نستدرك هنا أننا لا ننكر أن صلة الأرحام والتواصل ما بين ذوي القربى لهو أمر إيجابي من شأنه أن يعزز حالة التضامن والتماسك الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع ، ولكن يجب أن لا ينسحب ذلك على الحياة السياسية ويؤثر في مسالة انتخاب قادة أكفاء في الكابينة الحكومية ، لذلك ينبغي أن يكون هناك فصل تام ما بين هاتين الحالتين وأن لا يكون خلط بينهما على الإطلاق، وأن لا تُجيّر قضية القرابة في أن تكون على حساب إنتاج حكومة رشيدة قادرة على قيادة سفينة الدولة والمجتمع الى بر الأمان وذلك لسبب واضح وجلي وهو أن الأمر يتعلق بمصير أمة ومستقبل وطن كاملة ولا يقتصر على فئة محدودة من الشعب .

إن شيوع العلاقات الاجتماعية القائمة على المصالح المتبادلة وغير المستندة على الروابط العاطفية كفيلة بالحد من ظاهرة تخدير الناس وتنويمهم فكرياً وعقلياً على أساس الدم والقرابة وخداعهم من لدن الكثير من اللاعبين السياسيين الانتهازيين الذين لا يألون جهداً في استغلال ذلك أيما استغلال .!؟ . وهذا الأمر يستدعي النهوض والارتقاء بمستوى طريقة تفكير الناس بحيث يجعلهم يميزون ما بين السياسي الفاشل حتى وإن كانت تربطهم به صلة قرابة عن السياسي الناجح حتى وإن كان غريباً عنهم فالمقياس الأوحد الذي يجب التعويل عليه في انتداب واختيار ساسة موثوق بهم هو معيار النجاح والكفاءة والنزاهة وليس معيار المنسوبية والمحسوبية كما هو الحال في دول العالم النامي فالعبرة أن لا تلدغ شعوب هذه الدول مرات ومرات من ذات الجحر التي لُدغت فيه بالسابق.

كما يجب الالتفات بهذا الصدد الى حقيقة أخرى مفادها وهي أن الساسة الذين تم انتخابهم أكثر من مرة يجعلهم تحت ضغط اجتماعي كبير من جمهور الناخبين ممن تربطهم بهم صلة قربى في تلبية

مطالبه المشروعة ولاسيما في الملفات الضاغطة والقضايا المطلبية الملحة ، الأمر الذي يدفع ببعض المسؤولين الحكوميين الى تفضيل اولاد العمومة والخؤولة على بقية أفراد المجتمع واعطائهم الأولوية في منحهم الكثير من الامتيازات بكافة أشكالها وصورها مما يخل بمبدأ المواطنة والعدالة الاجتماعية وحرمان الآخرين من حقوقهم المشروعة ، مما يؤدي الى تكريس حالة التمييز بين مواطني البلد الواحد، فيسود الظلم والجور والتعسف وتشيع المحرومية مما يؤدي الى فقدان الأمن الاجتماعي .إن العقل والمنطق والضمير لا يمنع المسؤول من تمكين أقربائه من نيل حقوقهم المشروعة والطبيعية المنصوص عليها في الدستور والقانون ولكن يجب أن يكون ذلك على أساس من الانصاف وتكافؤ الفرص ما بين الجميع دون استثناء وإن العمل خلاف ذلك سوف يكرس مبدأ التفاضل ما بين فرد وآخر، فيصبح هناك مواطن من الدرجة الأولى ومواطن آخر من الدرجة الثانية. ومن خلال المعطيات في الواقع الراهن نجد أن الدول العصرية الحديثة التي احترمت ذاتها قطعت شوطاً كبيراً في مجال التطور التقني والتقدم الصناعي والرفاه الاقتصادي ، نلاحظ أنها فصلت فصلاً تاماً بين العمل المؤسساتي الرصين القائم على العدالة والشفافية والنزاهة وبين العلائق الاجتماعية التي تستند على مبدأ روابط القربى والجيرة ووشائج الدم، وأن أغلب السياسيين فيها تولوا المناصب القيادية لهدف واحد لا غير وهو تقديم الخدمة لجميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية وأداء الواجبات المناطة بهم على مستوى عالٍ من المسؤولية فما كان من حواضنهم الاجتماعية إلا انتخابهم أكثر من مرة لأنهم خبروا تفانيهم واخلاصهم في خدمة شعوبهم وبلدانهم وهناك أمثلة حية على ذلك كظاهرة (أنكيلا ميركل) في المانيا وظاهرة (مهاتير محمد) في ماليزيا.

ثانياً:- الزعامات الروحية

من المتعارف عليه أن لكل جماعة بشرية توجد فيها طائفتان من الناس ، الأولى هي من تملك ناصية الحكم وهي من تأمر وبيدها مقاليد الأمور ، والطائفة الثانية هي المحكومة الملزمة بالطاعة والالتزام بما تأمر وتنهى عنه الأولى وفي البناء الاجتماعي في كل المجتمعات توجد دائماً طائفة الرؤساء وطائفة المرؤوسين والحكام والمحكومين وعادة ما تكون أفكار هذه الزعامات بمثابة الالهام

الذي تنهل منه الجماهير ما يقوي الروح المعنوية لها وتعطي قوة الدفع اللازمة للشعوب لكي تخطو بقوة عن طريق الحضارة والمدنية ، وتحتل هذه الزعامات مكانة القداسة في قلوب الجماهير وهناك أنواع لهذه الزعامات ومنها:-

1. الزعامات الدينية:- وهي زعامات روحية وتتمثل برجال الدين وعلمائه والمتصديين للعمل والنشاط الديني بمختلف ألوانه ، وهذه الزعامات اكتسبت ثقة ودعم ومحبة الناس على اختلاف أجناسهم ومللهم وأديانهم ونحلهم لما تمتاز بها القواعد الدينية التي يحمل لوائها ويبشر بها مثل هذه الزعامات من قيم سامية ومبادئ نبيلة لها السطوة الكبيرة في توجيه الرأي العام واستمالته ودغدغة عواطفه الجياشة، وبالتالي يكون تأثيرهم عليه تأثيراً بالغاً ومنقطع النظير، حيث أن ما يصدر من فتاوى دينية وتعاليم وتوجيهات من هذه الزعامات لا نجد غير السمع والطاعة المطلقة من غالبية الأتباع والأشياع لهذه المرجعيات الدينية ، وبالنتيجة نكون أمام ما يسمى بإعادة (تشكيل العقل). والمعروف عن هذه الزعامات أنها تمتاز بقوة المنطق والبلاغة الشديدة مما يجعل نفوذها كبيراً على الرأي العام فضلاً عن ذلك دعواتها المستمرة في نشر مبادئ السلام والإخاء والمحبة والدفاع عن حرية الفرد والحفاظ على كرامة الأمة والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل العيش الكريم لجميع الناس (29) .

ووفقاً لذلك فان ما تتمتع به هذه الزعامات من مكانة سامية لدى العوام من مختلف النحل والملل فان الكثير من حكومات دول العالم المختلفة غالباً ما تحاول ان تستميل مثل هذه الزعامات الروحية ولاسيما المحسوبة عليها أو التي تُعرف بثلة (وعاظ السلاطين) الى جانبها لكي تستطيع من إنفاذ سياستها وشرعنه قراراتها على المستوى الداخلي والتحكم في الرأي العام وضبط الشارع ولاسيما في أوقات الأزمات والظروف الطارئة والاستثنائية.

2- الزعامات السياسية :- تشير الكثير من الحقائق والمعطيات التاريخية أن أغلب الحركات السياسية والتحررية في العالم ذات القواعد الشعبية الواسعة والحواضن الاجتماعية الكبيرة حققت معظم ما تصبو إليها من أهداف وغايات في الحرية والحياة الكريمة لأنها وجدت من يقودها من زعامات أبرز الأثر في انجاز ذلك وهذه الشخصيات القيادية غالباً ما كانت تتصف بمزايا فريدة واستثنائية غيرت حياة شعوبها من حال سيئ الى حال أفضل ومن أبرز هذه الزعامات في التاريخ الحديث والمعاصر على سبيل المثال لا الحصر كـ (غاندي) الذي قاد الهند الى التحرر من ربقة الاحتلال الانكليزي في الهند و (ماوتسي تونك) باني نهضة الصين الحديثة و(تشرشل) منقذ بريطانيا من زحف جيوش هتلر لها

وغيرهم ، حيث كان الملايين من البشر رهن إشارة هذه الزعامات السياسية لما كانت لها من سطوة ونفوذ منقطع النظير على شعوبها بسبب الانجازات العظيمة والجهود الجبارة التي قدمتها هذه الزعامات لأمتها ، وانتشالها من واقع التبعية و التخلف والجهل والظلام الى ميادين الحرية والاستقلال والنهوض والرفاهية .

ثالثاً– الزعامات الاجتماعية :– أنجبت الكثير من أمم الأرض وشعوبها قادة اجتماعيون عُرفوا بالعقل الرشيد والفكر السديد ، وقد برزت مثل هذه الزعامات ولا سيما في الظروف الاستثنائية وفي أوقات المحن والشدائد ومن أبرز أنماط هذه الزعامات كشيوخ القبائل ورؤساء العشائر من الحكماء ووجهاء ونقباء الأسر المعروفين بالحصافة والكياسة في المجتمعات المحلية التي حظيت بمنزلة رفيعة ومكانة سامية ، حيث أشارت الكثير من المعطيات التاريخية أن هذه الزعامات كان لها دوراً ريادياً في عملية إنقاذ مجتمعاتها من الكثير من الأزمات التي مرت به في مراحل مختلفة من حياتها ولذلك نالت هذه الزعامات تقديراً ومنزلة رفيعة من الرأي العام . وغالباً ما تظهر مثل هذه الزعامات في المجتمعات التي يسود فيها التضامن الاجتماعي بسبب الروابط الدموية والعائلية وبتأثير وسائل الضبط الاجتماعي السائدة فيه (30). لذا حظيت وتحظى مثل هذه الزعامات باحترام كبير في مجتمعاتها المحلية نظراً لما قدمته من تضحيات كبيرة في ترسيخ حالة السلم المجتمعي والتعايش السلمي ما بين افراد المجتمع فضلاً عن ذلك لما امتازت به من فضائل وسجايا رفيعة تمثلت بتقديم خدمات اجتماعية جليلة كإغاثة الملهوف وانصاف المظلوم ومساعدة المحتاج واصلاح ذات البين وكفالة اليتيم والأرملة وغيرها من الأعمال النبيلة .

الاستنتاجات

من خلال المعطيات التي وردت في ثنايا دراستنا هذه فإننا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات الآتية :

1– أن ظاهرة التخدير الاجتماعي وما تتسبب فيه من تدوير سياسي هي ظاهرة تتفشى في المجتمعات والدول التقليدية أكثر من المجتمعات والدول الصناعية والمتطورة وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة الأولى.

2- عملية التغيير المنشودة واتساع هامش النقد البنّاء ومراجعة الذات كفيل بالحد من هذه الظاهرة المسببة لاحتكار السلطة من لدن ثلة ترفض التنحي عن مراكز الحكم الذي تتبؤها وهذا ما يبرهن على مصداقية الفرضية الثانية لدراستنا هذه.

3- لا يألوا الطامحون نحو السلطة في توظيف الموروث الديني والثقافي والاجتماعي للأمة بما تنطوي عليه من مبادئ وأعراف وقيم لها مكانتها السامية من أجل الظفر بالحكم في مجتمعاتها سواء في خطابها الإعلامي أو في فعالياتها السياسية.

4- التناصر على اساس مبادئ الدين والمذهب وقيم القبيلة والعشيرة والقومية والحزب بدلاً من الركون الى الولاء للمواطنة المخلصة القائمة على اساس النزاهة والكفاءة في قيادة الدولة تعد من اسباب تفشي الفساد السياسي في المجتمع وبوابة لكافة صور وأنواع الفساد الأخرى كالفساد الإداري والمالي وغيرها.

5- لا يمكن القضاء على ظاهرة التنويم الاجتماعي الا من خلال التنوير الثقافي والفكري لقطاعات واسعة من الجماهير حتى يمكن التحرر عما يعرف بالتدوير السياسي.

6- لا تألوا الطبقة السياسية الممسكة بالسلطة جهداً في تعميق التنويم الاجتماعي عند جمهورها وترسيخها في أذهانها حتى تستطيع من البقاء في الحكم لفترة أطول.

7. تتحمل النخب الفكرية والثقافية المسؤولية الأخلاقية والوطنية في التصدي لهذا المشكل وتنوير الرأي العام بتداعياته وآثاره الخطيرة على نهضة الأمة وتطور المجتمع وتقدمه.

التوصيات والمقترحات

من أجل تجاوز الاشكالية التي تناولتها دراستنا هذه فإننا نوصي بجملة من التوصيات والمقترحات التي نعتقد أنها تمثل آليات لعلها تعالج الاشكالية التي تتصدى دراستنا لها من خلال اتباع الخطوات الآتية:

1- ضرورة قيام النخب الثقافية والدينية والاجتماعية في الدول التي تشيع فيها هذه الظاهرة بالاضطلاع بدورها الذي ينبغي القيام به في تنوير وتبصير الرأي العام بوجوب التحرر والصحوة من

أسْر عوامل التنويم الاجتماعي السلبية والتي تشكل عائقاً أمام رؤية واضحة المعالم للواقع الاجتماعي والسياسي الذي يمر به المجتمع .

2 – اضطلاع السلطة الرابعة المتمثلة بوسائل الاعلام وهيئة الاتصالات في المجتمعات التي تعاني من هذا المشكل بتبصير الرأي العام وبأهمية احداث تغيير جذري في المنظومة الفكرية للقواعد الشعبية والتي تتمثل في إعادة النظر بالعلاقة مع الموروث الحضاري بحيث لا تكون أسيرة الدعوات التي تتاجر بتراث الأمة للوصول الى مبتغاها في الاستيلاء على الحكم والتصرف بمقدرات الشعب بما يحقق أهدافها الشخصية والفئوية.

3 – قيام المؤسسات التربوية والتعليمية والأكاديمية المتمثلة بوزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الأقطار التي تعاني من هذه المعضلة بدورها الفعال في معالجة الشلل الفكري والعطب الذهني ولا سيما للفئات الاجتماعية التي تعاني من ضحالة التفكير والعمل على رفع وعيها الثقافي حتى لا تنطلي عليهم لعبة بعض الساسة في المتاجرة بالموروث الحضاري لأمتها.

4– وجوب قيام المرشدين الدينيين المتنورين من مختلف والأديان والمذاهب بالارتقاء بالمستوى الذهني للعوام وتبصيرهم بالجوانب المضيئة من تاريخ الأمة والنأي عن الأفكار الهدامة والمواقف السلبية حتى يمكن تحصينهم من مشكل التنويم الاجتماعي المفضي الى انتاج دكتاتورية مقيتة.

5 – ضرورة قيام المجالس النيابية للدول التي تئن من هذه الأزمة المستديمة بتشريع قانون يحظر الأحزاب والكيانات السياسية التي توظف الدين والتراث الثقافي والحضاري بما يخدم أجنداتها الضيقة بطريقة مشوهة وبأسلوب مقيت في تسويق أفكارها وأهدافها وأيدولوجيتها للجمهور وبما تنطوي على خداع ومكر وتضليل.

6ـ تنسيق المواقف بين الجهات الرسمية المختصة ولاسيما الثقافية والفكرية منها وبين الزعامات الاجتماعية كشيوخ العشائر في عملية التنمية البشرية .

7ـ قيام وزارت الثقافة في البلدان التي تنتشر فيها هذه المشكلة بإنشاء معاهد متخصصة بالرأي العام كفيلة بتثقيف الجمهور وتنمية أفكاره وتطوير قدراته تمكنه من امتلاك حس وطني قادر على الاحاطة بمتغيرات الأوضاع المختلفة التي تحيط بمجتمعه.

هوامش البحث

1- علي الوردي ، الاحلام بين العلم والعقيدة ، دار النهضة ، بغداد ، 2006 .

-2 N.smelser, theory of collective behavior, London, Rutledge and keganpaul , 1975,p213. .

3-https:ll ar.m Wikipedia . org > wiki ويكبيديا.

4- علي الوردي ، طبيعة المجتمع العراقي ، دار النهضة ، بغداد ، 2006 ،ص118 .

5- أبو الفضل جمال بن منظور، لسان العرب ،دار احياء التراث العربي ، بيروت ،4 201 .

6- قاسم حسين صالح ، المجتمع العراقي (تحليل سيكو سوسيولوجي لما حدث ويحدث) ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2008 ، ص 144-145 .

7- محمود شاكر سعيد ، ود. خالد بن عبد العزيز ، مفاهيم أمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ،2010،ص27 .

8-- فهمي سليم الغزوي وآخرون ، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ، 0،2006 ص241 .

9- محمود صالح العلواني ، العرف وأثره في الشريعة الاسلامية ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2016،ص231.

10- محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006،ص13 .

11- القيم الاجتماعية العراقية وانعكاساتها على بناء الدولة جريدة المدى Https:ll al mada pap. net

12- عامر حسن فياض ، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الانسان ، دار النهضة ، بغداد ، 2011 ، ص45 .

13- لماذا تنجح القومية في كل الشعوب https:ll midan. Al- Jazeera.

14- -صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، دار الحكمة ، بغداد ، 2005، ص102-103.

15- مصطفى العوجي ، النظرية العامة للأمن ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، 2008،ص139

16- https:ll specialties. Bayt .com

17 صالح سليمان عبد العظيم ، جريدة ايلاف https lleleaph . com > news paperص234 .

18- ابراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، 2011 ،ص234

19- حسين درويش العادلي ،المواطنة ، دار المرتضى ، بغداد ،2006 ، ص24

20 - G.duncah Mitchell,aditionary of sociology ,routledge and keganpaul,London, 1974,p.

21- صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق ، ص 597 .

22-:-27.- Edwine r.a. Seligman and alrin Johnson, encyclopedia of the social science the print the macmillan , comp, new york , 1977,p264

23- علي أسعد وطفة ، بنية السلطة واشكالية التسلط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2000، ص63.

24- p. bau exchange and power in social life (n. y, johon, 1976) p.

25 - أسماء جميل ، العنف الاجتماعي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2007 ، ص40 .

26- حسن السيد عزالدين بحر العلوم ، مجتمع اللاعنف ، منشورات الزهراء ، قم ، 2006 .ص74

27 أحمد علي الخفاجي ، الحركات الاسلامية المعاصرة والعنف ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2009 . - 27

28- عبد الرحمن محمد بن خلدون ، المقدمة ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، 2005،ص168

29-علي بسيوني ، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2014 ص134 .

30- د. معن خليل العمر ، ثنائيات علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر ،عمان ، 2001، ص148.

المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم

2-أحمد علي الخفاجي ، الحركات الاسلامية المعاصرة والعنف ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2009 .

3- أسماء جميل ، العنف الاجتماعي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2007 .

4- حسن السيد عزالدين بحر العلوم ، مجتمع اللاعنف ، منشورات الزهراء ، قم ، 2006 .

5- حسين درويش العادلي ، المواطنة ، دار المرتضى ، بغداد ، 2006 .

6- صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، دار الحكمة ، بغداد ، 2005 .

7- عامر حسن فياض ، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الانسان ، دار النهضة ، بغداد، 011 2 .

8- عبد الرحمن محمد بن خلدون ، المقدمة ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، 2005

9-علي أسعد وطفة ، بنية السلطة واشكالية التسلط ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2000.

10-علي بسيوني ، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2014 .

11- علي الوردي ، الاحلام بين العلم والعقيدة ، دار النهضة ، بغداد ، 2006 .

12- علي الوردي ، طبيعة المجتمع العراقي ، دار النهضة ، بغداد ، 2006 .

13- فهمي سليم الغزوي وآخرون ، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ، 2006 .

14- قاسم حسين صالح ، المجتمع العراقي (تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث) ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2008 .

15- محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006.

16- محمود شاكر سعيد ، ود. خالد بن عبد العزيز ، مفاهيم أمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ،2010 .

17- محمود صالح العلواني ، العرف وأثره في الشريعة الاسلامية ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2016 .

18- مصطفى العوجي ،النظرية العامة للأمن ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،(طرابلس لبنان) ، 2008.

19- معن خليل العمر ، ثنائيات علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر ، عمان ، 2001 .

ثانياً-: المعاجم اللغوية :

1- ابراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، 2011 0

2- أبو الفضل جمال بن منظور، لسان العرب ،دار احياء التراث العربي ، بيروت ،4 201

ثالثاً : المصادر الأجنبية:

N.smelser, theory of collective behavior, London,rotledge and keganpaul , 1975, p. 21.

G.duncah Mitchell,aditionary of sociology ,routledge and keganpaul,London, 1974,p.62.

Edwine r.a. Seligman and alrin Johnson, encyclopedia of the social science the print the macmillan , comp, new york , 1977,p264

p. bau exchange and power in social life (n. y, johon, 1976) p. 117

رابعاً- المواقع الإلكترونية:-

1- ويكبيديا https:ll ar.m Wikipedia . org > wiki

2- https:ll specialties. Bayt .com

5-صالح سليمان عبد العظيم، جريدة ايلافhttps:lleleaph . com > news paper